الأمم المتحدة

A/76/PV.46

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٤٦

الثلاثاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٧٨ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام (A/76/311 و A/76/311/Add.1)

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (A/76/171)

التقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/76/391)

مشروع القرار (A/76/L.20)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

مشروع القرار (A/76/L.18)

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعقد جلسة اليوم العامة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

تغطي المحيطات أكثر من ٧٠ في المائة من سطح كوكبنا، وتوفر تنوعا بيولوجيا لا يصدق ورزقا وموارد لبلايين البشر والكائنات الحية. فهي لا تنتج أكثر من نصف الأكسجين في العالم فحسب، بل تمتص أيضا ثاني أكسيد الكربون ٥٠ مرة أكثر من غلافنا الجوي. ولكن على الرغم من ضرورة المحيطات لبقاء كوكبنا وشعوبنا، فإن المحيطات تتعرض للتهديد بشكل متزايد. إن تغير المناخ، والتلوث، وتدمير الموائل، والأنواع الغازية، والزيادة الهائلة في صيد الأسماك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم كلها من بين الضغوط الرئيسية على محيطاتنا.

وعلاوة على ذلك، فإن تلوث المحيطات خليط معقد يشمل الزئبق والنفايات البلاستيكية والمواد الكيميائية المصنعة والنفايات النفطية والجريان السطحي الزراعي وتكاثر الطحالب الضارة. ويتعرض الناس لتلك السموم في المقام الأول عن طريق استهلاك المأكولات البحرية الملوثة. وعواقب تغير المناخ تبعث على القلق بشكل خاص، حيث تتحمل الدول الجزرية الصغيرة – أو دول المحيطات الكبيرة، كما يمكن أن تعرف أيضا – العبء الأكبر لذلك التهديد الوجودي. ولا يقتصر تأثير تغير المناخ على البشر وحدهم. فهناك عدد لا يحصى من الأنواع والتنوع البيولوجي الهائل للمحيطات على وشك الانقراض مع استمرار ارتفاع درجة حرارة المحيطات. تلك هي القضايا الأساسية والتهديدات التي نعرفها جيدا، ومع ذلك فإننا لا نزال مراوغين أو متأخرين عندما يتعلق الأمر بالعمل.

وليس أمامنا خيار سوى الاستجابة لاحتياجات المحيطات والقيام بذلك من خلال وسائل متعددة الأطراف. ومن خلال تعددية الأطراف تم وضع إطار قانوني لقانون البحار وإقراره على نطاق واسع. والواقع أن الجمعية العامة كانت أساسية في إقامة إدارة عالمية للمحيطات. والذكرى السنوية الأربعين المقبلة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها ستكون لحظة للتفكير في الإنجازات المتعددة الأطراف في حماية المحيطات بموجب القانون الدولي. وستكون أيضا لحظة لزيادة تعزيز التعاون والاعتراف بدور الاتفاقية في تعزيز السلام والتنمية المستدامة عبر محيطاتنا وبحارنا.

وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، التي يعرض آخر تقرير عنها على الجمعية اليوم (A/76/171)، أداة مفيدة أخرى لتحقيق تلك الغاية. وأرحب بكون الاجتماع الحادي والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية قد ركز على ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. وتلك مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الوفود في القاعة اليوم، بما في ذلك بلدي، ملديف. إن تشجيع علوم المحيطات وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات أمران حاسمان لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام.

وهناك دعوات من أجل مزيد من التنسيق والتعاون الدوليين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. وهذا يتطلب تطوير استجابات علمية وتقنية وتكنولوجية، فضلا عن نظم للتنبؤ والإنذار، والتكيف وبناء القدرة على الصمود من أجل تعزيز بناء القدرات وتبادل البيانات العلمية والمعلومات التكنولوجية. إن عمليات الأمم المتحدة، مثل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، لها أهمية حاسمة في صنع السياسات.

إن عام ٢٠٢٢ سيشهد دورة فائقة حول البيئة، بما في ذلك المحيطات. ومؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمحيطات الذي سيعقد في لشبونة في العام المقبل سيكون فرصة للتعهد بالتزامات سياسية تمس الحاجة إليها من أجل النهوض بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أشيد بالبرتغال وكينيا على سخائهما وعملهما بوصفهما شريكين في استضافة المؤتمر. وأود كذلك أن أعرب عن الامتنان للممثلين الدائمين للدانمرك وغرينادا على عملهما بوصفهما ميسرين مشاركين للوثيقة الختامية للمؤتمر. ويسرني أيضا أن مسألة التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ستعالج في الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي في العام المقبل.

إن الجائحة العالمية كانت لها أصداء في مختلف الصناعات والقطاعات، بما فيها تلك المرتبطة بالمحيطات. ونشهد انخفاضا في أنشطة مصائد الأسماك والسياحة البحرية والنقل البحري. وأدى هذا التدهور الاقتصادي إلى تفاقم تهميش الضعفاء في المجتمعات، حيث أصبحت موارد الغذاء شحيحة وتعطلت سبل كسب العيش. وهذا بمثابة تذكرة بمدى ارتباط المجتمع بالمحيط ولماذا يلزم القيام بعمل فوري وجماعي. وأدعو جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين

إلى الإقرار بتلك الحقيقة والتوصل إلى التوافق والالتزام والتدابير التي تكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار. وأحث جميع الوفود على الانخراط بشكل بناء في مناقشة اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج لعرض مشروع القرار A/76/L.18.

السيد آليا (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تشرفت النرويج بتنسيق المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار A/76/L.18، بشأن استدامة مصائد الأسماك. ويسرني أن أعرض نص مشروع القرار نيابة عن مقدميه وعن ميسره، السيد أندرياس كرافيك.

نظرا لاستمرار الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حيث لا يزال من الصعب عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، فقد تم التفاوض على مشروع القرار لهذا العام – على غرار العام الماضي – على أساس اجتماعات افتراضية مقترنة بإجراءات خطية. ومشروع القرار المعروض علينا يمثل، إلى حد كبير، تمديدا تقنيا لقرار العام الماضي ٨٩/٧٥. واتفقت الوفود على أن تقتصر التحديثات الوقائعية على ما يعكس آخر التطورات وأي تعديلات ضرورية للتحضير للاجتماعات المقبلة، فضلا عن معالجة المسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية والولايات الواجب تجديدها.

توفر مصائد الأسماك مصدرا حيويا للغذاء والعمل والتجارة والرفاه الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم. وتحقيق استدامة مصائد الأسماك، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومعالجة الإفراط في الصيد، وضمان السلامة في البحر وظروف العمل اللائقة في قطاع مصائد الأسماك، وتحسين التعاون دون الإقليمي والإقليمي، كلها أمور ضرورية إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنها تمثل أولويات أساسية بالنسبة للنرويج.

واسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات بشأن المواضيع الأخرى الواردة في جدول أعمال اليوم.

يسر النرويج أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار. ونود أن نكرر الشكر للسيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، على قيادتها الفعالة للمشاورات، التي عقدت في ظروف صعبة للغاية. ومشروع القرار A/76/L.20 هو أيضا تمديد تقني إلى حد كبير، إلا أنه يتضمن بعض التحديثات الوقائعية الهامة. وأود أن أسلط الضوء، خصوصا، على التحديثات المتعلقة بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، ذات الصلة بالدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-5.2)، المقرر عقدها في نيروبي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢. إن التلوث بالمواد البلاستيكية هو من أسرع التحديات البيئية نموا في عصرنا. ولذلك، تشجع النرويج جميع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في دعم قرار قد يتخذ خلال الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لبدء مفاوضات حول اتفاق عالمي جديد بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على المفاوضات الهامة الجارية في السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون. وفي نص مشروع القرار A/76/L.20، ترحب الجمعية العامة بشدة بالتقدم الذي أحرزته السلطة في صياغة مشروع نظام أساسي لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، إلا أنها تلاحظ أيضا الآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩. والاعتماد المبكر لمشروع النظام ضروري لضمان استغلال الموارد المعدنية في المنطقة في ظل معايير بيئية مأمونة وقوية. ولذلك، يسر النرويج أن تأكدت إمكانية عقد اجتماع بالحضور الشخصي في كينغستون هذا الأسبوع، وتشجع السلطة على مواصلة عملها بشأن مشروع النظام الأساسي على سبيل الأولوية.

وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ أيضا إلى إبطاء المفاوضات بشأن صك جديد لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. والمشاكل المتعلقة بالصيد المفرط والتلوث وتغير المناخ، في جملة أمور، ما زالت تتفاقم في كثير من المناطق البحرية. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قواعد جديدة لتيسير تنسيق أفضل في إدارة المحيطات واتخاذ إجراءات أكثر كفاءة لاستخدام تقييمات الأثر البيئي وأدوات الإدارة القائمة على

أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية. لذلك نأمل أن يتسنى الاجتماع لإجراء مفاوضات وجها لوجه في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٢٢. وفي غضون ذلك، فإن كلا من السفيرة رينا لي، ممثلة سنغافورة، رئيس المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، وكذلك تحالف أعالي البحار وحكومات بلجيكا وموناكو وكوستاريكا، على التوالي، يستحقون الثناء للحفاظ على الزخم في المفاوضات بعقد اجتماعات افتراضية مفيدة.

في عام ٢٠١٨، أنشأ رئيس وزراء النرويج، مع ١٣ من قادة العالم الآخرين، الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات. وقبل عام، أطلقوا خطة عمل طموحة بشأن المحيطات، التي تجمع بين الحماية الفعالة والإنتاج المستدام والرخاء المنصف. والتزموا بإدارة ١٠٠ في المائة من مناطق المحيطات الخاضعة لولايتهم على نحو مستدام بحلول عام ٢٠٢٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، انضمت إليهم الولايات المتحدة، ممثلة بالرئيس بايدن. وهدفهم هو تحسين حالة محيطاتنا ومجتمعاتنا تحسينا لا يقاس. ولكن من أجل تحقيق النتائج، يجب تنفيذ توصيات الفريق وإجراءاته. ولذلك، يعمل كل بلد الآن على ضمان أن تؤدي عملية صنع القرار السياسي إلى اتخاذ إجراءات فعالة. ومشاركة البلدان غير أعضاء الفريق في خطة العمل هذه أمر حيوي. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في عام ٢٠٢٢ حدثا رئيسيا في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أنوه إلى برنامج المساعدة الذي أطلقته النرويج وشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار في العام الماضي. والقصد من ذلك هو توفير تنمية القدرات وتقديم المساعدة الفنية للدول النامية بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة والاستفادة على نحو أفضل من منافع الاقتصاد المستدام للمحيطات. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على صفحة DOALOS (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار) على شبكة الإنترنت، ونحن ممتنون لجهودها فيما يتعلق بهذا البرنامج.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة لعرض مشروع القرار A/76/L.20.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى ترؤسكم للجلسة هذا الصباح.

إن هذا النقاش السنوي بشأن بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار" يتيح لجميع أعضاء الجمعية العامة فرصة للتفكر بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي يعتبرها الكثيرون أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة وتعددية الأطراف فيما يتعلق بسيادة القانون على المستوى الدولي. تضم الاتفاقية حاليا ١٦٨ طرفا. وينظر إلى كثير من أحكامها على نطاق واسع على أنها انعكاس للقانون الدولي العرفي، وتسهم المؤسسات الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية بشكل كبير في حوكمة المحيطات.

وباعتماد مشروع القرار A/76/L.20، ستؤكد الجمعية العامة من جديد أن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وكان لسنغافورة شرف تنسيق وتيسير المفاوضات غير الرسمية بشأن مشروع القرار هذا. وقامت بتنسيق المشاورات زميلتي السيدة ناتالي موريس – شارما، التي كانت حتى وقت قريب مستشارة قانونية في البعثة الدائمة لسنغافورة، وأشكرها على عملها الدؤوب. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم والمشاركة البناءة من جانب جميع الوفود ومقدمي مشروع القرار ولإسهامات ميسري الفريق المصغر. كما أشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها خلال المفاوضات.

وهذا العام، ونظرا للقيود التي لا تزال تفرضها علينا جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة، انعقدت المشاورات غير الرسمية بشكل استثنائي من خلال تبادل المراسلات والاجتماعات الافتراضية التي عقدت بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر. واستمرت المشاورات غير الرسمية على أساس أن أي تعديلات للقرار ٢٣٩/٧٥، الذي اتخذ في الدورة الخامسة والسبعين، ستقتصر على التعديلات الضرورية

لكي تتمكن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار من التحضير لاجتماعات العام المقبل وتفعيلها؛ والتعامل مع المسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية؛ وتجديد الولايات؛ فضلا عن تحديثات وقائعية تعكس التطورات التي طرأت منذ اتخاذ القرار ١٩/٧٤ في الدورة الرابعة والسبعين في عام ٢٠١٩.

وقد تم تحديث حوالي ربع مشروع القرار – الذي يتضمن أكثر من ٤٠٠ فقرة من الديباجة والمنطوق. وهذه التحديثات ذات أهمية كبيرة. وأهمية مشروع القرار المعروض علينا لا تزال غير منقوصة. ويسلم عدد من التحدبثات بأهمية الأعمال التي جرى الاضطلاع بها بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، رغم التحديات التي تفرضها الجائحة المستمرة. وسأوجز أربعة تحديثات رئيسية وفقا للترتيب الذي ترد به في مشروع القرار.

أولا، يلاحظ مشروع القرار بقلق استنتاجات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الواردة في تقاريرها المتعاقبة، ويشير في هذا الصدد لا سيما إلى تقريرها الخاص المعنون "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير"، وكذا تقرير الفريق العامل الأول المعنون "تغير المناخ ٢٠٢١: الأساس العلمي الفيزيائي".

ثانيا، يلاحظ مشروع القرار المناقشات التي جرت في الاجتماع الحادي والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، التي تركز النقاش خلالها على موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. كما يجدد ولاية العملية التشاورية غير الرسمية لسنتين إضافيتين.

ثالثا، يرحب مشروع القرار بالافتتاح الرفيع المستوى لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة ويلاحظ الخطوات التي اتخذت لدعم تنفيذه.

رابعا، يقرر مشروع القرار تكريس المزيد من الوقت لبند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، بما في ذلك عن طريق عقد جلسات عامة للاحتفال بمرور أربعين عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. كما يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية إلى الاحتفال بهذه الذكرى السنوية في جلسة عامة في العام المقبل، ويطلب إلى الأمين العام تنظيم أنشطة للاحتفال بهذه المناسبة الهامة.

واسمحوا لي أن أقدم تنقيحا شفويا للفقرة ١٤٤، بناء على ما تم الاتفاق عليه خلال المشاورات غير الرسمية. يقترح وفدي، بعد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١)، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أن يتم تحديث الإشارات إلى القرار ٢٥٥٤ (٢٠٢٠) بحيث تكون إشارات إلى القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١).

وبذلك أختتم عرضي لمشروع القرار A/76/L.20، الذي يثني وفدي على الجمعية العامة لإقراره.

أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يود وفدي أن يؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل وفد أنتيغوا وبربودا نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ما زالت الجائحة تؤثر على أنشطة المحيطات، مع تأثر الاقتصادات الضعيفة القائمة على المحيطات، بما فيها اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بصورة خاصة. وكما يشير تقرير الأمين العام (A/76/311 و A/76/311/Add.1)، ورغم التحديات المستمرة المرتبطة بالجائحة، لا يزال هناك اهتمام كبير بالمسائل المتعلقة بالمحيطات، واستمرت الجهود الرامية إلى معالجة تلك المسائل. وأود أن أدلي ببعض النقاط إزاء تلك الخلفية.

أولا، ما زالت صحة وسلامة البحارة في جميع أنحاء العالم تمثل شاغلا ملحا للمجتمع الدولي. فالبحارة يؤدون دورا بالغ الأهمية في الحفاظ على سلاسل الإمداد الدولية، والتي تعتبر حاسمة الأهمية للاستجابة للجائحة والتعافي منها، في جملة أمور. وباعتبار سنغافورة مركزا رئيسيا لإعادة الشحن يقع إلى جانب أحد أكثر ممرات الشحن ازدحاما في العالم، فإنها تدرك ضرورة قيامنا بدورنا لضمان رفاه البحارة. وفي حين أن عدد البحارة الذين ظلوا عالقين في البحار جراء قيود السفر المتصلة بالجائحة قد انخفض، فإن المشكلة لم تحل بالكامل.

وتود سنغافورة أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بتيسير تغيير الطواقم بطريقة تكفل الصحة العامة وصحة السفن وأطقمها. ومنذ بداية الجائحة، في آذار/مارس ٢٠٢٠، يسرت سنغافورة تغيير أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ من أفراد الطواقم. وبالنظر إلى أن التلقيح يوفر طبقة إضافية من الحماية، فقد أعطت سنغافورة الأولوية أيضا، منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، لتلقيح الموظفين البحريين العاملين في الخطوط الأمامية في سنغافورة، ووسعت مؤخرا جهودها في مجال التلقيح من خلال تقديم اللقاحات للبحارة، المقيمين وغير المقيمين على السواء، الذين يعملون في ميناء سنغافورة أو يترددون عليه.

ثانيا، يسر سنغافورة أن تكون أول بلد يصدق على اتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية. وسيرفع دخول الاتفاقية حيز النفاذ مركز الرابطة الدولية لإدوات المساعدة البحرية المقدمة إلى سلطات الملاحة والمنارات من منظمة غير حكومية إلى منظمة حكومية دولية. وتؤيد سنغافورة بقوة الجهود التي تبذلها الرابطة الدولية لوضع معايير تقنية مشتركة لخدمات حركة السفن والملاحة الإلكترونية من أجل تعزيز سلامة وكفاءة النقل البحري. وسيؤدي تغيير مركز الرابطة إلى مركز المنظمة الحكومية الدولية إلى تعزيز المشاركة الدولية في أنشطتها وتعزيز التعاون والتنسيق العالميين من خلال مواءمة معايير الملاحة البحرية.

ثالثا، ترحب سنغافورة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات، المقرر عقده في عام ٢٠٢٢، وتؤكد من جديد دعمها للمضيفين المشاركين، البرتغال وكينيا. وما فتئت سنغافورة تلتزم التزاما راسخا بتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى البناء على نتائج المؤتمر الأول للمحيطات في عام ٢٠١٧، بما في ذلك دعوته إلى العمل، التي لا تزال تؤدي دورا هاما في الجهود الدولية لتنفيذ وتحقيق النتائج المتوخاة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونحن نؤيد تماما موضوع مؤتمر المحيطات لعام ٢٠٢٢، بشأن توسيع نطاق العمل في مجال المحيطات على أساس العلم والابتكار. إن توجيه أفضل العلوم والابتكار المتاحين أمر ضروري لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن ترحيب وفدي بالفقرات الواردة في نص مشروع القرار A/76/L.20 بشأن الاحتفال بمرور أربعين عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. ونؤيد تماما الاحتفال بتلك المناسبة نظرا لأهمية الاتفاقية، التي يشير إليها تقرير الأمين العام على نحو ملائم بوصفها "دستور العالم للمحيطات" (A/76/311، الفقرة ٨). ولا تزال الاتفاقية تدعم السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة في المحيطات والبحار. ونتطلع إلى المشاركة في الاجتماعات والأنشطة للاحتفال بهذه المناسبة في العام المقبل، ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة غوتشي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ويسر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإسهام في هذه المناقشة بشأن اعتماد مشروعي القرارين الهامين المعروضين علينا (A/76/L.18 و A/76/L.20)، اللذين نعتبرهما وسيلتين هامتين لتحسين إدارة المحيطات. ونود أن نبدأ بالإعراب عن تقديرنا للقيادة الممتازة التي أبداها مرة أخرى هذا العام منسقا مشروعي القرارين، السيدة ناتالي موريس – شارما والسيد أندرياس كرافيك. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمانة العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مهنيتهما ودعمهما المستمر للوفود رغم الظروف الصعبة التي واجهتها هذا العام.

واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي الركيزة الأساسية لإدارة المحيطات، لأنها ترسي الإطار القانوني الشامل الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتضم ١٦٨ طرفا،

بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وعشية الذكرى السنوية الأربعين لاعتماده من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، يعترف به بحق بوصفه "دستور المحيطات". وتعكس أحكامه عموما القانون الدولي العرفي وبالتالي فهي ملزمة لجميع الدول، بصرف النظر عما إذا كانت قد انضمت إلى الاتفاقية أم لا. وبإنشاء النظام القانوني للبحار والمحيطات، تسهم الاتفاقية في التنمية المستدامة، وكذلك في السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم.

وتحقيقا لتلك الغاية، يتحتم احترام الحريات التي تتمتع بها جميع الدول، بما فيها الدول غير الساحلية، بموجب الاتفاقية، فضلا عن سيادة الدول الساحلية وحقوقها السيادية على مناطقها البحرية، بما فيها تلك التي تولدها الجزر. ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يلتزموا بالمبادئ والقواعد الأساسية لقانون البحار وأن يمتنعوا عن القيام بأي أعمال تقوض الاستقرار والأمن الإقليميين. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أطرافا ملتزمة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، بما في ذلك اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. ويحدونا أمل صادق في أن يتحقق هدف المشاركة العالمية في الاتفاقية ذات يوم.

وقد اتسم هذا العام باستمرار آثار جائحة مرض فيروس كورونا، التي أثرت على عملنا بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار، بما في ذلك في الجمعية العامة. وكما بينت لنا أحدث العلوم، فإن صحة المحيطات وحالتها لا تتحسن، ونحن نشهد على نحو متزايد آثار التحديات المتشابكة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. إضافة إلى ذلك، تتأثر محيطاتنا أيضا بالتلوث – بما في ذلك التلوث الناجم عن اللدائن الدقيقة، والمغذيات المفرطة، والضوضاء البشرية المنشأ تحت الماء – فضلا عن الصيد الجائر والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن عملنا بشأن تلك المسائل يجب أن يستأنف في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لنا ضمان أن تظل المحيطات والبحار والاقتصاد الأزرق الذي تعتمد عليه بلدان كثيرة أساسا للتنمية المستدامة. ونكرر التأكيد على أن استراتيجيات التعافي لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ ينبغي أن تهدف أيضا إلى الحد من تأثيراتنا على المحيطات، ومكافحة تغير المناخ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، ومعالجة الجوع والفقر. وينبغي ألا يكون هناك مجال لـ "إما أو" إن أردنا تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن صياغة هذه الاستراتيجيات وتطوير مختلف الأنشطة في إطار الاقتصاد الأزرق ينبغي أن تستند إلى أفضل العلوم المتاحة. وأفضل العلوم المتاحة لنا واضحة، بما في ذلك في التقرير الأخير للفريق العامل الأول التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بشأن الأساس العلمي الفيزيائي لتغير المناخ، وكذلك في التقييم العالمي الثاني للمحيطات. فالمحيطات ترتفع درجة حرارتها والإنتاجية آخذة في التناقص؛ ومستويات سطح البحر في ارتفاع، والظواهر الجوية المتطرفة تزداد تواترا وحدة، وكل ذلك له عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة محتملة. ونحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا في مواجهة تلك التحديات.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفرص التي ستتاح من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في العام المقبل، الذي ستتشارك استضافته البرتغال وكينيا، فضلا عن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. ونشجع على المشاركة الواسعة النطاق في العقد، الذي سيوفر لنا العلم الذي نحتاجه للمستقبل الذي نريده.

ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التذكير بأن أربع غايات من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة كان من المقرر تحقيقها في عام ٢٠٢٠ ولكن لم يتم تحقيقها بعد. ونود أن نشدد على أنه من أجل تحقيق الالتزامات السياسية المتعهد بها في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، يلزم اتخاذ إجراءات فورية وفعالة، بما بتماشى مع المبدأ التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي. وثمة تحد

محدد لاستدامة المحيطات تشكله الإعانات الضارة التي تسهم في القدرة المفرطة، والإفراط في صيد الأسماك، والصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بضمان اختتام مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية في أقرب وقت ممكن في ذلك الصدد.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا إلى استئناف المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وهذا الصك ضروري لضمان أن تظل الاتفاقية وثيقة الصلة بالموضوع وقادرة على مواجهة تحديات اليوم والمستقبل.

وما زلنا نشدد أيضا على أنه من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، إبرام اتفاق تنفيذ طموح للاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في أقرب وقت ممكن – ومن الناحية المثالية في وقت مبكر من العام المقبل. ويظل ذلك أولوية سياسية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ولهذا الغرض، شاركنا بنشاط في العمل فيما بين الدورات بشأن وضع اتفاق من هذا القبيل. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع جميع الوفود بغية اختتام تلك المفاوضات. كما نود أن نسلط الضوء على عقد قمة المحيط الواحد، المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٢٢ تحت الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، كإسهام في المفاوضات حول اتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وبالانتقال إلى مسألة أخرى طال أمدها ولم تحل بعد، يدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى حل المسائل المتعلقة بظروف عمل أعضاء لجنة حدود الجرف القاري في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك ما يتعلق بتغطية التأمين الطبي. وهم يستحقون التمتع بظروف عمل ملائمة بينما يخدمون المجتمع العالمي في نيويورك.

وفي الختام، نسلم بأن مشروعي القرارين A/76/L.18 و A/76/L.20، قيد المناقشة في الجمعية العامة اليوم، هما أداتان هامتان في سياق تعزيز إدارة المحيطات. ولهذا السبب، شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في المشاورات بشأنها. ونتطلع إلى مواصلة عملنا في العام المقبل بشأن العمليات والاجتماعات التي تعذر عقدها هذا العام، بما في ذلك استعراض الصيد في قاع البحار. ويجب أن يكفل العمل الذي نقوم به في هذه القاعات المهيبة استمرار المحيطات والبحار في توفير السلع والخدمات للأجيال الحالية والمقبلة، تمشيا مع روح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. فالبشرية لا تستحق أقل من ذلك.

السيدة تشالنجر (أنتيغوا وبربودا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة – الذي يضم ٣٩ دولة جزرية صغيرة من دول المحيطات الكبيرة التي يشكل المحيط بالنسبة لها جزءا لا يتجزأ من ثقافاتنا ومجتمعاتنا واقتصاداتنا.

في حين أن المحيط ضروري للحياة على الأرض، فإن الأنشطة البشرية غير المستدامة قد وضعته في غرفة الإنعاش. فحموضة المحيطات، ومتوسط درجات الحرارة، ومستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع بمعدل لم يسبق له مثيل بسبب انبعاثات غازات الدفيئة غير المقيدة. وبتحريض من التكنولوجيات الجديدة وسوء التنظيم، فإن الاستغلال غير المقيد للمحيطات يعرض النظم الإيكولوجية الحساسة للخطر ويتسبب في انقراض العديد من الأنواع. إن التلوث البحري، وخاصة التلوث بالمواد البلاستيكية، لم يعد الآن مجرد مشكلة بجرية، بل إنه يشكل مخاطر على صحة الإنسان أيضا.

والدول الجزرية الصغيرة النامية يساورها قلق بالغ إزاء عدم اتخاذ إجراءات شاملة لمعالجة تلك المسائل، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى وجود ثغرات في إدارة المحيطات وتنظيمها. ومع ذلك، لم يتم التعامل مع شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا تزال حالة محيطاتنا تزداد سوءا. ولذلك، نأمل أن نستفيد من الفعاليات الهامة في العام المقبل من أجل التركيز العالمي على تلك المسائل وتقديم حلول فعالة.

وقد عقد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة اجتماعا افتراضيا في أيلول/سبتمبر، عقب اجتماع

مماثل عقده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في آب/أغسطس. وأسفر الاجتماعان عن إعلانين للقادة تناولا ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ وعلاقته بالمناطق البحرية. وكان ثمة تماثل بين الإعلانين في النص بوضوح على أنه لا يوجد التزام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإبقاء خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية قيد الاستعراض أو بتحديث الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية بمجرد إيداعها لدى الأمين العام، وبعدئذ تظل هذه المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها سارية دون تخفيض، بصرف النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ.

ومن الثغرات التنظيمية الحرجة التي يجب معالجتها خلال الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في العام المقبل مكافحة التلوث البحري العالمي باللدائن ومعالجته. وقد دعا واحد وثمانون بلدا إلى وضع اتفاق جديد ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، والتزمت جميع الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة ببدء مفاوضات حكومية دولية بطريقة شفافة وشاملة. ونعتقد أن هذا الاتفاق يجب أن يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإدارة النفايات البلاستيكية البحرية وما يتصل بها من معالجة، فضلا عن التدابير التي تعالج الاستخدام المفرط للمواد البلاستيكية والإدارة غير السليمة بيئيا للنفايات البلاستيكية والتخلص منها، بما في ذلك عن طريق إتاحة مزيد من الشفافية في إنتاج المواد البلاستيكية.

علاوة على ذلك، وفي أعقاب التأجيل المتكرر للدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، يتطلع تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى اختتام المناقشات بشأن هذا الصك في أقرب وقت ممكن وبدء العمل على تنفيذه. ونكرر دعوتنا إلى أن يعترف الصك على النحو الواجب بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تنجم جزئيا عن خصائصها الفريدة، فضلا عن اعتمادها على المحيطات وتنوعها البيولوجي وتعرضها الخاص لهما.

وبينما نعمل على إيجاد حلول عالمية جديدة للتحديات المستمرة والناشئة التي نواجهها، يجب أن نسخر الحلول القائمة بالكامل أيضا. وبناء على نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمحيطات، نحن على ثقة من أن المؤتمر الثاني للمحيطات، الذي سيعقد في لشبونة العام المقبل، سيوفر منصة معززة لإنشاء الشراكات وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وعند القيام بذلك، يجب أن نركز على تسريع تنفيذ الأهداف التي حان أجل استحقاقها في عام ٢٠٢٠.

وسيكون المؤتمر الثاني للمحيطات أيضا فرصة مفيدة لتعزيز الروابط مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى والصكوك ذات الصلة من أجل إطلاق العنان للمنافع المشتركة الهائلة التي تقدمها المحيطات في النهوض بأهدافنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفضلا عن عقد الأمم المتحدة المتزامن لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ينبغي للمؤتمر أن يعالج الثغرات والتحديات التي لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجهها في تحقيق الإمكانات الكاملة التي تتيحها المحيطات، بما في ذلك من خلال الاقتصادات القائمة على المحيطات. وأخيرا، يسر تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن يلاحظ أن العلاقة بين المحيطات والمناخ قد أنشئت أيضا من خلال بدء حوار سنوي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وكما قال الأمين العام الأسبق كوفي عنان:

”يجب أن نواجه واقعا لا مفر منه: تحديات الاستدامة تطغى ببساطة على كفاية استجاباتنا. وباستثناءات مشرفة، فإن استجاباتنا قليلة جدا وهزيلة جدا ومتأخرة جدا“.

الوقت ينفد بالنسبة لكوكبنا. ويجب أن نعجل بالجهود الرامية إلى التغلب على التحديات على نحو منصف بغية حماية محيطاتنا وصونها واستعادتها للأجيال المقبلة.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة.

نود أن نعرب عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، وكذلك لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومنسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الجامع A/76/L.20 على عملهم الدؤوب في هذه السنة غير العادية. ونتقدم بخالص شكرنا إلى جميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة في اقتراحنا بشأن صياغة مشروع القرار A/76/L.20، وإلى تحالف الدول الجزرية الصغيرة على إسهاماته في ذلك الاقتراح المشترك.

ونحيط علما بمختلف التعليقات والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر والمناطق البحرية والحدود البحرية.

إن لبلدان المحيط الهادئ، بوصفها دولا محيطية كبيرة داخل قارة المحيط الهادئ الزرقاء، صلة عميقة بالمحيط واعتمادا عليه، وهو في صميم جغرافيتنا وثقافاتنا واقتصاداتنا. وتستند تنميتنا في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الحقوق والاستحقاقات المكفولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ويتفق قادتنا اتفاقا راسخا على أن تغير المناخ هو أكبر تهديد منفرد لسبل عيش شعوب منطقة المحيط الهادئ وأمنها ورفاهها. وقد زاد تقرير الفريق العامل الأول الصادر مؤخرا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون: ”تغير المناخ في عام ٢٠٢١: الأساس القائم على العلوم الفيزيائية“ تأكيد مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر بوصفها مسألة حقيقية وملحة.

وفي ٦ آب/أغسطس، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منتدى جزر المحيط الهادئ بتأييد قادتنا للإعلان المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، مما يشير إلى التزام متبادل عميق وخطوة حازمة وحاسمة نحو صون مساكن ومصالح شعوب المحيط الهادئ وصون السلم والأمن. والغرض من الإعلان هو أن يكون بيانا رسميا برأي الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن تطبيق قواعد الاتفاقية على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. والنهج الذي يتبعه منتدى جزر المحيط الهادئ إزاء تلك المسألة يحافظ على المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات التي تنبع منها في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، بينما يتمسك أيضا بسلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبالتزامنا الطويل الأمد بها بوصفها الإطار القانوني العالمي الذي يجب أن تنفذ بموجبه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ مسألة حقيقية وملحة تثير شواغل إنمائية وأمنية مترابطة لمنطقتنا. ولئن كانت هذه المسألة ذات أهمية أساسية لأعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، فإننا نسلم أيضا بأن بلدانا أخرى، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المنخفضة خارج منطقتنا في المحيط الهادئ، تحتاج بالمثل إلى الاستقرار والأمن واليقين والقدرة على التنبؤ في مناطقها البحرية.

ونقدم إعلاننا بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ بوصفه نهجا مدروسا ومعتدلا وهادفا إزاء مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقتها بالمناطق البحرية، من خلال تفسير حسن النية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ووصف للممارسات الحالية والمستقبلية المتوخاة لأعضاء منتدانا في ضوء ذلك التفسير. ونرحب بإشارة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ في إعلان زعمائهم الصادر عام ٢٠٢١، ونكرر شكرنا على مساهماتهم في صياغتنا المقترحة الواردة في مشروع القرار الجامع لهذا العام A/76/L.20.

ويهيب منتدى جزر المحيط الهادئ بقوة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة الاعتراف بالأهمية الحاسمة لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المنخفضة، وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، وتأييد

الإعلان الذي ذكرته آنفا، بما في ذلك من خلال النظر في تكرار عناصره الأساسية في سياقاتها الوطنية والجماعية.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بالملاحظات التالية بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ١٢ في المحيط الهادئ التي لديها بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك. ونؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ونولي أهمية حاسمة لبند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار لأننا نعتبر المحيط شريان الحياة لمجتمعاتنا. فالمحيطات توحد جزرنا في هدف مشترك – إنها وطننا وعامل رئيسي لمستقبل واعد لا حدود له. إن المحيط المشترك يعني تقاسم المسؤولية والمنافع من أجل بيئتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ويبرز التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" حقيقة أن التأثير البشري قد أدى إلى ارتفاع درجة حرارة المناخ بمعدل لم يسبق له مثيل في الألفي سنة الأخيرة على الأقل. ومما يبعث على الإحباط أن نرى أننا، على الرغم من كوننا أصغر المساهمين في تلك الأنشطة البشرية، نحن الأكثر تضررا من آثارها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، ارتفاع مستوى سطح البحر.

ويثير ارتفاع مستوى سطح البحر قلقا فوريا وخطيرا. وسيؤثر سلبا على الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الفوائد التي نستمدها من مناطقنا البحرية. ولم تعد هذه مواضيع للنقاش الأكاديمي؛ بل أصبحت تمثل تحديات وجودية لنا جميعا. وتمتد شواغلنا بشأن تغير المناخ وآثاره على المحيطات أيضا إلى مناطقنا البحرية والحاجة إلى تأمينها، فضلا عن الحقوق والاستحقاقات التي تنبع منها، من دون تخفيض، حتى في مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر. وينعكس ذلك في الإعلان المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، الذي أيده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في وقت سابق من هذا العام، مما يحدد الموقف الجماعي لمنطقتنا بشأن كيفية تطبيق القواعد المتعلقة بالمناطق البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ.

وتؤيد الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الموقف الذي مفاده أن الحفاظ على المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات التي تنبع منها لا يعبر عن المبادئ الأساسية للإنصاف والاستقرار فحسب، بل أيضا عن مفهوم العدالة المناخية، المتجذر بعمق في حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي. ونرحب بإدراج الصيغة المشتركة التي اقترحها منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن الفقرة ٣٣٥ من مشروع القرار الجامع A/76/L.20.

وبوصفنا دولا محيطية كبيرة في المحيط الهادئ الأزرق، فإننا نؤيد تماما وضع استدامة المحيطات في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي من خلال السعي إلى تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نتكاتف لمنع التلوث البحري والحد منه، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة والانسكابات النفطية وتصريف النفايات والملوثات النووية. وتسهم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بأقل من ١,٣ في المئة من المواد البلاستيكية التي أسيئت إدارتها في محيطات العالم، ومع ذلك فنحن أكبر المتضررين من التلوث البلاستيكي وآثاره. والحاجة ماسة الآن إلى بذل جهود دولية للحفاظ على صحة المحيطات.

ولا تزال آثار صيد الأسماك المفرط وغير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تشكل شاغلا رئيسيا لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وتبلغ الإيرادات المفقودة مليارات الدولارات، وهي خسارة كبيرة لدول المحيط الهادئ. إن التحمض المتزايد لمحيطاتنا يدمر بالفعل النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية بأكملها. ويؤثر الضرر الذي يلحق بالشعاب المرجانية على تجمعات الأسماك، التي تؤثر بدورها على مصايد الأسماك بأكملها، وهي مصائد نعتمد عليها. وهذه هي الصلة بين تغير المناخ والمحيطات، وهي تؤكد ضرورة أن تكون المحيطات جزءا لا يتجزأ من عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ونسلم بالدور الرئيسي لعلوم المحيطات في إرشاد صانعي القرارات، مما يؤكد الحاجة إلى أفضل العلوم المتاحة للاسترشاد بها في اعتماد تدابير فعالة لحفظ محيطاتنا وإدارتها. وما زلنا نؤكد على الدور الحيوي للمعرفة التقليدية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، لأننا نعتقد أن نظم المعرفة التقليدية مكملة للعلم. ويسلم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة بالدور الأساسي للمعرفة التقليدية في تنمية المحيطات.

ونتطلع إلى الدورة السابعة لمؤتمر "محيطنا" المقرر عقدها في بالاو يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات في لشبونة، المقرر عقده في وقت لاحق من عام ٢٠٢٢. وسيتيح المؤتمران فرصة لمعالجة الثغرات والتحديات التي لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجهها في تحقيق الإمكانات الكاملة التي تتيحها المحيطات، بما في ذلك من خلال الاقتصادات القائمة على المحيطات.

ونلاحظ بقلق عدم اليقين الذي يكتنف الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وما حدث من تأجيل للمؤتمر. وتتطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى اختتام المناقشات بشأن هذا الصك في أقرب وقت ممكن. وبإيجاز، نحن بحاجة إلى وقف ارتفاع مستوى سطح البحر؛ وحماية المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات التي تنبع منها؛ والحفاظ على النظم الإيكولوجية واستعادتها وحماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ والقضاء على التلوث؛ وإيجاد حل لمسألة الصيد المفرط والقضايا المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

ويسعدنا أن نرى إدراج العلاقة بين تغير المناخ والمحيطات في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال إجراء حوار سنوي، مما يدل على الاعتراف بدور المحيطات في العمل المناخي وتزايد التقدير لأهمية الحلول الساحلية والبحرية المستمدة من الطبيعة. ونشدد على أهمية التنسيق والتعاون الفعالين في جميع المجالات بين الكيانات المختلفة المعنية بقضايا المحيطات في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. إن تعزيز التعاون بين مختلف عمليات الأمم المتحدة أمر أساسي لزيادة التآزر وإدارة المفاضلات. ونؤيد اعتماد مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية اليوم – مشروع القرار الجامع A/76/L.20 بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/76/L.18 بشأن استدامة مصائد الأسماك – ونتطلع إلى التعاون مع الجمعية العامة في العام المقبل لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن نتمكن من ترك محيطات سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف للأجيال القادمة.

السيدة أرومباك – مارتي (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر الفلبين سنغافورة والنرويج على تنسيقهما مرة أخرى مشروعي القرارين السنويين بشأن المحيطات وقانون البحار (A/76/L.20)، وبشأن استدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18). ويشرف الفلبين أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين، اللذين يتضمنان تحديثات مهمة انبثقت عن مناقشات قوية، حتى في ظل القيود التي تفرضها طرائق العمل الحالية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا لجهود مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ودعمهما المستمر.

تستمر صحة محيطات العالم في التدهور في خضم التحديات غير المسبوقة لجائحة مرض فيروس كورونا. وتتعرض محيطاتنا وبحارنا لضغوط بسبب عوامل مثل التغيرات الديمغرافية وتغير المناخ وهياكل الحوكمة المتغيرة وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي، كما ورد في تقرير التقييم العالمي الثاني للمحيطات. ولما كانت الفلبين دولة أرخبيلية تضم العديد من المناطق الساحلية المنخفضة والمجتمعات المحلية الضعيفة أمام ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره، فإنها تدرك الأهمية الحاسمة للمحيطات بوصفها جزءا من النظام المناخي العالمي.

ويساورنا قلق بالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر.

ومن المتوقع أن يتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر في ظل جميع السيناريوهات بحلول نهاية القرن. ومن دون بذل جهود كبيرة للتكيف، ستستمر الأسباب الناجمة عن النشاط البشري في زيادة تعريض المجتمعات الساحلية لارتفاع مستوى سطح البحر في المستقبل. ولا تسهم الفلبين سوى بنسبة ٠,٣ في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، ومع ذلك فإنها تعاني من ارتفاع سطح البحر بمستويات تعادل ما يقرب من مثلين إلى ثلاثة أمثال المتوسط العالمي. ويتطلب مسار التنمية المقاوم للمناخ جهودًا طموحة ومستدامة للتخفيف من أجل احتواء ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى جانب اتخاذ إجراءات فعالة للتكيف.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين بشأن تغير المناخ في غلاسكو مؤخرا، حددت الفلبين الهدف الوطني الأكثر جرأة مقارنة بالأهداف التي حددتها البلدان الأخرى، متمثلا في الالتزام بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وبينما ننفذ مشاريع عملية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الميدان وننفذ مشاريع خضراء في جميع أنحاء الأرخبيل الفلبيني، نأمل أن يتحقق الدعم المعزز للتكيف مع تغير المناخ وتحسين الموارد المتاحة للدول الضعيفة للتعامل مع الكوارث المرتبطة بالمناخ، على النحو المتفق عليه في المؤتمر.

من بين العوامل الضاغطة على محيطات العالم، يشكل التلوث البلاستيكي البحري مشكلة عالمية ملحة. وتؤيد الفلبين إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي ملزم قانونا يعالج التلوث البلاستيكي البحري. وهناك حاجة إلى إطار عالمي قوي يأخذ في الاعتبار نهج دورة الحياة الكاملة للمنتجات والتحول إلى الاقتصاد الدائري. ومن الأهمية بمكان توفير الدعم التقني والمالي للبلدان النامية وإيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية والوطنية.

وفي غضون ذلك، فإن الفلبين، بوصفها طرفا في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، ملتزمة بضمان حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال والوصول المستدام إليها، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها على السواء. ونحن ملتزمون أيضا بإدارة تلك المخزونات على أساس النهج التحوطي وأفضل المعلومات العلمية المتاحة. ويمثل بدء عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة فرصة لإدماج علوم المحيطات ومعارف الشعوب الأصلية وابتكاراتها في صنع السياسات من أجل الإدارة المستدامة للمحيطات.

ونتطلع إلى الاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. ولا تزال الأفكار الرئيسية التي تُحفّز الاتفاقية تتردد أصداؤها بعد مرور ٤٠ عاما. إن مشاكل الحيز المحيطي مترابطة ترابطا وثيقا ويلزم النظر فيها ككل. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفها نظاما قانونيا للبحار والمحيطات، عالمية وموحدة وشاملة.

والفلبين، بوصفها دولة أرخبيلية على النحو المحدد في الجزء الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تؤكد من جديد أن الاتفاقية تخصص حقوقا شاملة للمناطق البحرية وأن جميع المطالبات البحرية يجب أن تكون متسقة مع أحكامها ذات الصلة. والاعتراف بالفلبين كدولة أرخبيلية له أهمية حيوية لبلدنا وكان من بين المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي انبثقت عنه في نهاية المطاف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢. ويشكل النظام الأرخبيلي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تم التفاوض عليها عبر فترة من الزمن، توازنا دقيقا للمصالح. ونرفض رفضا قاطعا أي محاولات للإخلال بذلك التوازن. ولا يمكن لقواعد القانون الدولي العام أن تسود على النظام الخاص الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي جاء توازنه الجيد نتيجة لجهود الدول – كبيرها وصغيرها – لبناء توافق دقيق في الآراء.

وبينما يعمل المجتمع الدولي معا لإنهاء الجائحة والتعافي بشكل أفضل، يجب أن تظل معالجة العوامل التي تمارس ضغوطا على محيطات العالم ذات أهمية قصوى. وننوه بالجهود المبذولة للمضي

قدما بالعمليات المتصلة بالمحيطات داخل الأمم المتحدة بغية التصدي لتلك التحديات. ونتطلع، في جملة أمور، إلى عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٢.

وبوصفنا بلدا بحريا يولي أهمية كبيرة للاستخدام المستدام للمحيطات، فإننا نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٢ وإسهامه في أهداف التنمية المستدامة. ونأمل أن نرى مزيدًا من التقدم في عمل السلطة الدولية لقاع البحار بشأن مشروع اللوائح لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، مع الإشارة إلى التزام السلطة بموجب الأحكام ذات الصلة من اتفاق ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتتسم شفافية العملية وانفتاحها بأهمية حاسمة إذا أُريد للبشرية جمعاء أن تتقاسم فوائد الثروات المعدنية في المناطق سحيقة العمق في المحيطات والبحار. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، بشأن موضوع "رصد المحيطات"، مع التركيز بوجه خاص على الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على تحمل تغير المناخ والتنسيق الدولي. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

ويجب أن يمثل تدهور صحة المحيطات تذكيرا بأهمية التمسك باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها "دستور المحيطات"، ولا سيما في معالجة العوامل التي تمارس الضغط عليها، بما في ذلك النزاعات على الوصول إلى الموارد والحدود البحرية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لصدور قرار التحكيم المتعلق ببحر الصين الجنوبي بالإجماع، والذي أصدرته هيئة التحكيم المشكلة بموجب المرفق السابع للاتفاقية. وقضت هيئة التحكيم في قرار ذي حجية بأن المطالبات بالحقوق التاريخية أو غيرها من الحقوق السيادية أو الولاية القضائية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والموضوعية للاستحقاقات البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ليست لها أي أثر قانوني. ويمثل قرار التحكيم معلما بارزا في مجموعة القانون الدولي – حجر الزاوية لنظام دولي قائم على القواعد. والفلبين ملتزمة بضمان أن يظل بحر الصين الجنوبي بحرا للسلام والأمن والازدهار.

وكما أوضح رئيس جمهورية الفلبين في المناقشة العامة لهذا العام،

> "يجب النظر إلى قرار التحكيم بوصفه منفعة شاملة لجميع الذين يؤيدون سيادة القانون. لا يمكن لأي قدر من التجاهل المتعمد من جانب أي بلد، مهما كان كبيرا وقويا، أن يقلل من أهمية قرار التحكيم" (انظر A/76/PV.4، المرفق الثالث).

ونحث على الامتثال لقرار التحكيم، الذي يسهم في إيجاد أرضية قانونية مشتركة بغية المضي قدما. ونرحب بالعدد المتزايد من التعابير التي تؤيد قرار التحكيم وتؤكد عليه بوصفه من أحكام القانون الدولي النهائية والملزمة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رين (فنلندا).

يؤكد العدد المتزايد من الحوادث في بحر الصين الجنوبي في خضم الجائحة على أهمية وضع مدونة لقواعد السلوك. وتفخر الفلبين بالتقدم المحرز في مدونة قواعد السلوك خلال تنسيقها لعلاقات الحوار بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. وما زلنا ملتزمين باستئناف المفاوضات بشكل تدريجي. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن الاضطلاع بأنشطة مزعزعة للاستقرار تضر بإبرام مدونة سلوك فعالة وموضوعية.

أخيرا، تؤكد الفلبين من جديد تقيدها الراسخ بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد حسين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أهمية المحيطات بالنسبة لبقاء البشرية راسخة. وتشكل المحيطات ومواردها شريان الحياة لأغلبية كبيرة من البشرية. ويعتمد أكثر من ٣ بلايين شخص على المحيطات في تأمين سبل عيشهم، كما يُشحن أكثر من ٨٠ في المئة من حجم التجارة العالمية عن طريق البحر.

واليوم، للأسف، تتعرض المحيطات ونظمها الإيكولوجية للتهديد من مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والصيد غير المستدام، والتلوث، واستخراج النفط والغاز. وزادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من تفاقم التحديات. وانخفضت التجارة الدولية عن طريق الطرق البحرية انخفاضا كبيرا. وقد تضرر البحارة بشكل كبير، وكذلك الصيادون في العالم البالغ عددهم ٩,٤ ملايين صياد، الذين فقدوا سبل عيشهم نتيجة للجائحة – ٩٠ في المئة منهم في البلدان النامية.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بتقرير الأمين العام (A/76/311 وA/76/311/Add.1)، الذي قدم سردا للتطورات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للسلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة القانون الدولي ولجنة حدود الجرف القاري والمحكمة الدولية لقانون البحار على العمل الذي أنجزوه خلال هذا الوقت العصيب. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر ميسري مشروعي القرارين المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/76/L.18 و A/76/L.20)، اللذين يسر بنغلاديش أن تشارك في تقديمهما.

وبوصفنا بلدا تندر فيه الأراضي، يكتسي البحر وموارده أهمية حاسمة بالنسبة لبنغلاديش. واعترافا منا بإمكانات الموارد البحرية وموارد أعماق البحار، صدقنا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ٢٠٠١ وبذلنا منذ ذلك الحين جهودا كبيرة لتحقيق تنفيذها. كما قمنا بتسوية منازعاتنا الحدودية البحرية مع البلدان المجاورة، وفقا للجزء الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما قدمنا معلومات فنية وعلمية إلى لجنة حدود الجرف القاري دعما لجرفنا القاري الخارجي في خليج البنغال.

وبنغلاديش عضو نشط في مجلس السلطة الدولية لقاع البحار وهي حاليا رئيسة المجلس. وقد استكملنا تشريعاتنا الوطنية لتتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويتناول قانون المناطق البحرية الذي سن حديثا جميع الجوانب المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، بما في ذلك الاستخدام الفعال لمواردنا البحرية وحفظها وإدارتها علميا.

وتعلق بنغلاديش، بوصفها بلدا ساحليا منخفضا، أهمية كبيرة على صحة المحيط. وسيكون لارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ تأثير مدمر على الأرواح وسبل العيش في بنغلاديش. ويمكن لارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد أن يغمر حوالي ٤٠ في المئة من الجزء الجنوبي من بنغلاديش، مما سيؤدي إلى التشرد وانعدام الأمن الغذائي والخسارة الاقتصادية الفادحة. وإدراكا لذلك، اتخذت بنغلاديش عدة مبادرات للتخفيف من الأثر السلبي لتغير المناخ على صحة المحيطات. وتشمل استراتيجيتنا وخطة عملنا بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى تدابير أخرى، الحفاظ على البيئة البحرية، من بين أمور أخرى.

إن المحيط من مشاعاتنا العالمية. وبالتالي، فإن مستقبلنا المشترك سيتحدد بشكل كبير من خلال الطريقة التي نحافظ بها على موارد وخدمات المحيطات ونطورها ونستفيد منها. وأود أن أشاطركم بعض النقاط في هذا الصدد.

أولا، الآثار المدمرة لتغير المناخ على المحيطات واضحة. فارتفاع درجة حرارة المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتفاقم الكوارث الطبيعية تدمر حياة البشر وسبل عيشهم – ولا سيما في المجتمعات الساحلية الهشة – فضلا عن الحياة البحرية والساحلية والنظم البيئية، ومن المتوقع أن تزداد سوءا. وبغية التصدي لآثار تغير المناخ على المحيطات، سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات متكاملة وتعاونية، بما في ذلك العمل المشترك بين الوكالات على الصعيد العالمي. وقد سلم ميثاق غلاسكو للمناخ الذي أبرم مؤخرا بأهمية مفهوم التعاون المتكامل. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لحماية البيئة البحرية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بشؤون المحيطات في لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

ثانيا، من أجل ضمان التوازن فيما يتعلق بالاستخدام المنصف والفعال لموارد المحيطات، وحفظ الموارد البحرية، وحماية البيئة البحرية

وصونها، لا بد من ضمان الإبرام المبكر لصك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونأمل أن تسفر الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، عن نتيجة إيجابية في ذلك الصدد.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مضاعفة التعاون الدولي بغية التصدي للتهديدات المستمرة للأمن البحري، مثل القرصنة والسطو المسلح والاختطاف وتهريب المهاجرين عن طريق البحر. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الدولي بغية التصدي لتلك التحديات، فضلا عن الامتثال لالتزاماتها فيما يتعلق بالبحث والإنقاذ في البحر وأن تعمل على معالجة الأسباب الجذرية لتلك التهديدات الأمنية.

رابعا، يظل بناء القدرات والمساعدة الفنية أمرين حاسمين لتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية للمحيطات والبحار، ولا سيما للدول النامية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها ولتشجيع اقتصادات المحيطات المعززة والمستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق مراعاة القيود الناجمة عن الجائحة.

أخيرا، من أجل التعافي من آثار جائحة كوفيد-١٩ على اقتصاد المحيطات وإعادة البناء بشكل أفضل، يجب أن نشجع ونعزز التعاون والتنسيق المتكاملين على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، وخاصة دعما للدول الجزرية النامية والصغيرة والمجتمعات الساحلية.

في الختام، نود أن نؤكد من جديد التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي لا تزال الأداة الرئيسية لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وندعو جميع الدول المتبقية إلى الانضمام إلى الاتفاقية بغية تحقيق عالميتها.

السيد رودريغيز كوادروس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سنغافورة والنرويج على نجاحهما في تنسيق واختتام المفاوضات بشأن مشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/76/L.20) وباستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18)، اللذين تؤيدهما بيرو وتدعمها. كما أود أن أعرب عن امتناني للتقارير التي قدمها الأمين العام (A/76/311 و A/76/311/Add.1)، والفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة (A/76/391) والرئيسان المشاركان لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (A/171/76).

تؤدي المحيطات دورا أساسيا لكوكبنا في تنظيم المناخ، والعمل كاحتياطي للتنوع البيولوجي البحري، وتوفير مصدر للغذاء والعمالة والمعادن وموارد الطاقة الضرورية للحياة. لذلك نرحب بأن أهمية المحيطات يجري الاعتراف بها بشكل متزايد في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونعتقد أن من الضروري مضاعفة جهودنا في مواجهة التحديات التي تؤثر على صحة المحيطات، وخاصة الاحترار العالمي، وفقدان التنوع البيولوجي، وارتفاع مستويات سطح البحر.

وتعتقد بيرو اعتقادا راسخا بأن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة فرصة فريدة لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وزيادة المعرفة فيما يتعلق بالمحيطات وأهميتها. وسيساعد التعاون الدولي والبحث العلمي وتطبيق التكنولوجيات المبتكرة على تنفيذ حلول لمعالجة تلوث المحيطات واحترارها وتحمضها. ويعد إعداد البيانات أيضًا أمراً أساسيًا لتعزيز الإدارة المستدامة لمحيطاتنا وسواحلنا.

وفي سياق يتسم بارتفاع درجة حرارة المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي، والتحمض، وتناقص الأوكسجين، وذوبان الغلاف الجليدي، وارتفاع منسوب مياه البحر، وتفاقم الكوارث الطبيعية، هناك حاجة ملحة إلى الالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي والتعاون الحازم من جانب الدول حتى نتمكن من ضمان اتخاذ إجراءات فورية وواسعة

النطاق من أجل شعوبنا على جميع الجبهات من أجل عكس الاتجاهات السلبية بالاستفادة من التقدم العلمي واستخدام التكنولوجيات البحرية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط بالغة الأهمية تتعلق بصحة المحيطات، تدعونا إلى العمل ويجب أن نلتزم بها: أولا، المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ وثانيا، ضرورة اختتام المحادثات والمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن إلغاء الإعانات الضارة في قطاع مصائد الأسماك؛ وثالثا، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في لشبونة من ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

وتنسجم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية البالغة الهشاشة مع عملية المفاوضات الجارية الرامية إلى إنشاء آليات إدارة تستند إلى المناطق الجغرافية، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية. وتعتقد بيرو أن النتيجة الناجحة لتلك المفاوضات ضرورية إذا أردنا تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالتالي توسيع نطاق الحفظ ليتجاوز نطاق الولايات الوطنية.

ونولي أهمية قصوى لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات. ونحن واثقون من أنه سيحفز إقامة شراكات جديدة لتعزيز تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وسييسر تبادل الخبرات المكتسبة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالتنفيذ المذكور. وقد تعهدت بيرو بالتزامات طوعية خلال المؤتمر الأول للمحيطات سنعيد تأكيدها ونوسع نطاقها. وسنشارك بنشاط في المؤتمر الثاني للمحيطات بغية تعزيز وتشجيع اعتماد تدابير جديدة تهدف إلى الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة.

وأود أن أشدد على أن الإدارة المستدامة للموارد البحرية، على مدى العقود العديدة الماضية، قد تأثرت تأثرا خطيرا بالاستغلال المفرط وصيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ويجب أن نصحح تلك الحالة، وأن نحرز تقدما في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام، وأن نكافح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ونود أن نعرب عن تأييدنا الثابت للمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن إلغاء الإعانات الضارة في قطاع مصائد الأسماك. ونأمل أن يتسنى التوصل إلى اتفاقات فعالة وكفؤة حتى يصبح الصيد المستدام حقيقة واقعة – حقيقة لا تقوضها الممارسات غير القانونية أو غير المبلغ عنها.

ونكرر التأكيد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة التلوث الناجم عن الجسيمات البلاستيكية الدقيقة. تمثل المستويات المتزايدة من التلوث البلاستيكي، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، مسألة بيئية خطيرة على نطاق عالمي – مسألة تؤثر سلبا على جميع جوانب التنمية المستدامة. وتلك مسألة بالغة الأهمية وحساسة بالنسبة لبيرو، لأننا نعتمد على أحد البحار الذي يضم أغنى تنوع بيولوجي في العالم وأكثره إنتاجية، مع ساحل طويل يتأثر بشكل متزايد بالتلوث الناحم عن الجسيمات البلاستيكية الدقيقة. وفي ذلك الصدد، ما فتئنا، بالتعاون مع جمهورية رواندا، نشجع التفاوض على اتفاق عالمي لتمكين المجتمع الدولي من معالجة تلك المسألة بحزم والسعي إلى إيجاد حلول مستدامة لها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/76/L.18، بشأن استدامة مصائد الأسماك، يتضمنان عناصر ذات أهمية خاصة. ونأمل أن يساعد اعتماد الجمعية العامة لهما، وهو ما ستدعمه بيرو، على بدء الاجتماعات المقرر عقدها في العام المقبل، ومعالجة المسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية وتجديد الولايتين المقابلتين لهما. ومهمتنا هي زيادة ربط قانون البحار بحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن المحيطات تولد الحياة، وتربط بين أطراف العالم المترامية، وتعزز التنمية. وتجمع بين المجتمعات البشرية وتهيئ مجتمعا مترابطا يتقاسم نفس المصير.

ولا يمكن تحقيق حماية البيئة البحرية وتعزيز تنميتها المستدامة وترسيخ الرفاه المشترك للبشرية من خلال تطويرها واستغلالها من دون ممارسة فعالة لتعددية الأطراف الحقيقية. فيجب علينا بناء توافق في الآراء بشأن الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الإدارة العالمية للمحيطات وتعزيز هذا الدور.

والأمم المتحدة تشجع تنفيذ اتفاقية قانون البحار، وتدعو إلى ترسيخ المفاهيم المهمة المتعلقة بالمحيطات، وتؤسس العديد من المؤسسات والمشاريع الدولية المتصلة بشؤون المحيطات. وبالنظر إلى التعديل الحالي المتسارع لقواعد ونظام الإدارة العالمية للمحيطات، ينبغي لجميع البلدان السعي إلى دعم وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في المجال البحري، والدعوة إلى إجراء مشاورات مكثفة، وبناء توافق في الآراء، وتبادل الخبرات والعمل معا لبناء نظام لإدارة المحيطات يعود بالفائدة على جميع بلدان العالم ويعكس القيم المشتركة للبشرية جمعاء. ويجب أن نحافظ على السلام البحري وأن نتمسك بالنظام البحري الدولي القائم على القانون الدولي.

ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. وينبغي لجميع الأطراف في الاتفاقية النظر في مركزها ودورها بطريقة موضوعية وتاريخية وديالكتيكية من خلال تفسير الاتفاقية وتنفيذها بدقة وبشكل شامل وبحسن نية. ويجب مواصلة اتباع القواعد والمبادئ العامة للقانون الدولي بشأن المسائل غير المنصوص عليها في الاتفاقية. ويجري العمل حاليا على وضع صك ملزم قانونا بشأن التنوع البيولوجي البحري والاتفاق على لوائح دولية لاستغلال موارد قاع البحار العميقة. وستعمل الصين مع جميع الأطراف على إحراز تقدم إيجابي بشأن هذين الصكين الدوليين فيما يتعلق بمبدأ تحقيق التوازن بين حقوق جميع الدول والتزاماتها تجاه حماية موارد المحيطات واستخدامها، مع الاحترام الكامل للقواعد التنظيمية القائمة.

ويجب علينا تعزيز التعاون بشأن الاقتصاد الأزرق لبث زخم جديد في التعافي الاقتصادي العالمي من جائحة مرض فيروس كورونا. لقد كان للجائحة تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، وباعتباره الشريان الرئيسي لسلسلة الصناعة والإمداد الدولية، ستؤدي المحيطات دورا لا غنى عنه في تعافيه. وقد اقترح رئيس الصين، شي جينبينغ، مبادرة إنمائية عالمية خلال المناقشة العامة لهذا العام (انظر A/76/PV.3، المرفق السادس)، أُعدت لتشكل مخططا للتعاون الإنمائي الوطني والدولي ودليلا لتنمية الاقتصاد البحري.

وترحب الصين بمشاركة جميع البلدان في تلك المبادرة الرئيسية من أجل التشييد المشترك لطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين وإقامة شراكة اقتصادية زرقاء. ومن خلال التعاون العملي، سنطور مزيدا من أوجه التآزر لتحقيق تنمية الاقتصاد البحري. ويجب أن نعمل معا لمواجهة تحديات البيئة البحرية وأن نبني معا حضارة إيكولوجية بحرية. والمحيطات هي الموطن المشترك لجميع بلدان العالم، ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر.

وتولي الصين أهمية كبيرة لبناء حضارة إيكولوجية بحرية. وسنواصل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز منع التلوث البيئي البحري ومكافحته وحماية التنوع البيولوجي البحري تعزيز، وحماية التنوع البيولوجي البحري، والعمل من أجل التنمية والاستخدام المنظمين للموارد البحرية. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد لتعميق أوجه تعاوننا مع البلدان الأخرى في تلك المجالات.

وترتبط البيئة البحرية ارتباطا وثيقا بمستقبل جميع البلدان ومصيرها. والحفاظ على البيئة البحرية مسؤولية والتزام مشتركان على جميع البلدان. ومن المؤسف أن اليابان تجاهلت مصالح المجتمع الدولي عندما قررت بشكل أحادي التخلص من المياه الملوثة بسبب حادث محطة فوكوشيما للطاقة النووية في المحيط. وقد اتخذ هذا القرار بدون أن تستنفد أولا جميع السبل الممكنة للتخلص الآمن منها ومن دون الكشف الكامل عن جميع المعلومات ذات الصلة. كما كان من الخطأ الفادح عدم التشاور بشكل كامل مع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي ككل. ويعمل الفريق العامل التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة

الذرية حاليا على تقديم توجيهات بشأن التخلص الآمن من المياه الملوثة نوويا. إن مضي اليابان قدما في استعداداتها لتصريف المياه الملوثة في المحيط سلوك غير مسؤول على الإطلاق. ونحث اليابان على إلغاء ذلك القرار المعيب والوقف الفوري لتلك الاستعدادات.

وتثني الصين على الجهود التي تبذلها المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري بغية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونؤيد بنشاط الإجراءات التي تقوم بها تلك الهيئات الرئيسية الثلاث ونقدم بانتظام مساهمات مالية إلى اللجنة والسلطة الدولية لقاع البحار بغية مساعدة البلدان النامية على المشاركة في شؤون المحيطات العالمية. وتعتقد الصين أنه ينبغي للمؤسسات القضائية والتحكيمية الدولية أن تتقيد بمبدأ الموافقة الوطنية وأن تحترم احتراما كاملا حق كل بلد في أن يختار بشكل مستقل طريقته في تسوية المنازعات.

وينبغي للجنة حدود الجرف القاري أن تتقيد تقيدا صارما بنظامها الداخلي، ولا سيما شرط عدم النظر في تسوية المنازعات، وأن تعالج بحصافة الطلبات التي تنطوي على منازعات برية أو بحرية بشأن تعيين حدود الجرف القاري. وفيما يتعلق باستغلال موارد قاع البحار العميقة، ينبغي لجميع الأطراف أن تقيم تقييما موضوعيا آفاق التنمية في أعماق البحار وأثر الجائحة وأن تبذل الجهود للنهوض المستمر بأعمال السلطة الدولية لقاع البحار.

وترتبط التنمية المستدامة لمصائد الأسماك بالإدارة العالمية للمحيطات وتؤثر أيضا على الاقتصادات الوطنية وسبل عيش الناس. والصين، بوصفها بلدا مسؤولا، ملتزمة بالحفظ العلمي للموارد السمكية واستخدامها المستدام بغية تعزيز التنمية المستدامة لمصائد الأسماك العالمية. والصين على استعداد لتشاطر موقفها وخبراتها في ذلك الصدد. ونحن ملتزمون بتعزيز إدارة مصائد الأسماك البحرية تعزيزا شاملا. كما نولي أهمية كبيرة للامتثال للقواعد الدولية المنظمة لمصائد الأسماك، وللتحسين المستمر للامتثال الدولي، والوفاء الجاد بالتزاماتنا كعضو في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. ونشجع بنشاط حفظ الموارد السمكية البحرية، وننفذ وقفا اختياريا مستقلا لصيد الأسماك في أعالي البحار، وندعو إلى صيد الأسماك الإيكولوجي والمراعي للبيئة.

ونحن ملتزمون بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بشكل حازم. وما فتئت الصين تحافظ دائما على نهج عدم التسامح مطلقا إزاء تلك المسألة، وتسعى باستمرار إلى تحسين التشريعات وتعزيز إنفاذ القانون في ذلك المجال. وتواصل الصين تحسين الإشراف على سفن الصيد البحرية وتدعم الجهود المشتركة الرامية إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال الإشراف على الموانئ وتعزيز التعاون الدولي. وننظر فعليا في الانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

وتولي الصين أهمية كبيرة لحماية حقوق ومصالح أطقم الملاحة البحرية. وفيما يتعلق بسياسات إدارة مصائد الأسماك، لم يبرح هدفنا باستمرار هو توفير الحماية الفعالة للحقوق والمصالح القانونية للبحارة وتعزيز أمن مصائد الأسماك في أعالي البحار. لقد سننا عددا من اللوائح والقوانين التي تتضمن أحكاما محددة تهدف إلى حماية حقوق ومصالح جميع أفراد أطقم الملاحة البحرية.

والأمم المتحدة ليست المحفل المناسب لمناقشة مسألة بحر الصين الجنوبي. لقد أدلى ممثل الفلبين ببيان مغلوط بشأن هذه المسألة، وأود أن أرد عليه بصرامة. لقد كان موقف الصين من بحر الصين الجنوبي واضحا دائما. إن سيادة الصين الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي مدعومة بأساس تاريخي وقانوني سليم. وما فتئت الصين ملتزمة دائما بتسوية الخلافات وحل النزاعات سلميا من خلال المفاوضات والمشاورات مع البلدان المعنية مباشرة. وفي الوقت نفسه، لا تدخر الصين جهدا في السعي إلى الحفاظ على علاقات ودية مع البلدان المجاورة.

وقد رفعت الفلبين من جانب واحد قضية للتحكيم في بحر الصين الجنوبي. وتجاوزت هيئة التحكيم نطاق اختصاصها وأصدرت حكما

تجاوز سلطتها، مما يجعله لاغيا وباطلا وبدون قوة ملزمة. وترفض الصين قبول حكم التحكيم ولن تقبل أبدا أي مطالبات أو إجراءات تستند إلى الحكم الصادر. ونأمل أن تشارك الفلبين في الجهود الرامية إلى حل النزاع عن طريق التفاوض والتشاور، وهو مسار العمل المناسب.

وفي السنوات الأخيرة، وبفضل الجهود المشتركة للصين والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ظلت الحالة في بحر الصين الجنوبي مستقرة بوجه عام. وتواصل الصين والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التنفيذ الكامل والفعال للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي وتشجع بنشاط المشاورات بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي. ولا تزال الصين مستعدة وراغبة في مواصلة الحوار والاتصال مع البلدان المجاورة، بما فيها الفلبين، والتعاون فيما بينها بروح من الصداقة على المدى الطويل بغية تعزيز التعاون العملي وجعل بحر الصين الجنوبي بحرا للسلام والصداقة والتعاون.

المحيط مساحة ومورد مهمان لبقاء البشرية وتنميتها. ولا يوجد سوى محيط واحد للبشرية، ويرتبط مصيرنا المشترك ارتباطا وثيقا بمصير المحيط. والصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى لدعم تعددية الأطراف الحقيقية، وتعزيز التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة، وتحسين الإدارة العالمية للمحيطات، وتشجيع بناء مجتمع بحري ذي مصير مشترك.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره عن المحيطات وقانون البحار (A/76/311 و A/76/311/Add.1)، وكذلك لمنسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين A/76/L.18 و A/76/L.20. ونود أيضا أن نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على جهودها ودعمها القيم طوال هذه العملية. ومع ذلك، أود أيضا أن أؤكد مجددا موقف وفد بلدي بشأن عدد من المسائل المتصلة ببند جدول الأعمال الذي نناقشه اليوم.

بينما نشير إلى أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بوصفها إطارا قانونيا عاما للأنشطة في المحيطات والبحار، واعترافا بمركز جمهورية إيران الإسلامية بوصفها دولة موقعة على الاتفاقية، نرى أن الاتفاقية ليست الإطار القانوني الوحيد الذي يحكم الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار. ولذلك، نتوقع من أي مفاوضات بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بالمحيطات والبحار أن تنظر في موقف الأطراف غير الأعضاء في الاتفاقية وأن تُجرى بطريقة مناسبة تشمل الشواغل المشروعة لتلك البلدان. ويمكن لهذه الرؤية الشاملة أن تفضي إلى تعاون بناء بين عدد أكبر من البلدان في حشد الدعم لمشروعي القرارين.

ومع ذلك، فإن أي مشاركة بناءة من جانب وفد بلدي أثناء المفاوضات وفي الانضمام إلى توافق الآراء ينبغي ألا تُفسر على أنها قبول للاتفاقية بوصفها صكا ملزما قانونا من جانب حكومة بلدي. وتتقيد أنشطة إيران في البيئة البحرية تقيدا صارما بالصكوك الدولية التي قبلتها صراحة. ومع ذلك، فإن الإيمان القوي بحماية البحر وموارده، فضلا عن ضمان سلامة وأمن الأنشطة البحرية، قد ألهمنا للتعاون مع البلدان الأخرى بروح بناءة بشأن المسائل المتعلقة بتلك الأجزاء من الكوكب.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة ساحلية على الخليج الفارسي وبحر عمان، ملتزمة بتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبغية تحقيق تلك الأهداف والإسهام في عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠)، نشدد على أنه ينبغي للدول وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بذل جهود أكبر بكثير، بما في ذلك من خلال التعاون والتنسيق الدوليين، فضلا عن توفير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية البحرية إلى البلدان النامية.

تقدر جمهورية إيران الإسلامية تقديرا عاليا الجهود المبذولة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، التي لها دور مهم بصفة خاصة في دعم الأنشطة الاقتصادية لبعض البلدان النامية وحفظ الموارد البحرية وضمان النظم الإيكولوجية البحرية السليمة والأمن الغذائي للجميع. وبالنظر إلى انخفاض الموارد البحرية في السنوات

الأخيرة والخطط التي تم تنفيذها في مجال الإدارة المسؤولة لمصائد الأسماك، يجب أن يكون استخدام أساليب الصيد الانتقائية ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مدرجا في جدول أعمال جميع البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمؤسسات الدولية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تتخذ البلدان إجراءات عاجلة في شكل برامج وطنية وتعاون دولي من أجل تحسين مستويات المعرفة والوعي لدى الصيادين ومستغلي الموارد البحرية عن طريق بناء القدرات.

يؤدي النمو السكاني السريع؛ والتصنيع؛ والتوسع الحضري؛ وزيادة الطلب على صيد الأسماك؛ والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى الناجمة عن آثار تغير المناخ؛ والسياسات الإنمائية غير الفعالة إلى تدهور الموارد الطبيعية بمعدل ينذر بالخطر، ومن ثم تشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة في منطقتنا. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان التنوع البيولوجي واستنفاد أنواع الحيوانات والنباتات البرية قضايا أخرى نواجهها في منطقتنا. وبالنظر إلى تزايد الضرر والدمار اللذين يلحقان بالنظم الإيكولوجية الساحلية الأساسية والمهمة اقتصاديا، مثل أشجار المانغروف والشعاب المرجانية ومصائد الأسماك في الخليج الفارسي وبحر عمان، نوصي بشدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية تلك النظم الإيكولوجية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون بين البلدان الساحلية في المنطقة.

فيما يتعلق بالحياة البحرية وصونها، فإن البناء غير المسؤول للجزر الاصطناعية في الخليج الفارسي سيضر بلا شك بموائل الأنواع البحرية النادرة وسيعرض الحياة الطبيعية لمواردها البحرية الفريدة للخطر. ولم يؤد قيام بلدان من خارج المنطقة بنشر الأساطيل العسكرية بكثافة في الخليج الفارسي إلى الإضرار بسلامة وأمن الدول الساحلية وسلاسة الملاحة في ذلك المسطح المائي فحسب، بل أسفر أيضا عن تفاقم مستويات التلوث البحري واستنفاد الموارد البحرية فيه. ونحث جميع الدول ذات الصلة على التعاون من أجل حماية بيئة ذلك المسطح المائي المشترك والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تعرض بيئته البحرية للخطر.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر هو أحد أبرز عواقب الاحترار العالمي وتغير المناخ التي يواجهها بلدي، بوصفه دولة ساحلية. وفيما يتعلق بمعالجة هذه المشكلة، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، مع مراعاة أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ نظرا لمسؤوليتها التاريخية عن انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن للعمل المناخي الطموح وتوفير سبل التنفيذ للبلدان النامية أن يمهدا الطريق لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

وإذ تسلم بأهمية حفظ الموارد البيولوجية البحرية واستخدامها المستدام وتقاسمها المنصف في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية وضع صك فعال وشامل وملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، اتساقا مع القانون الدولي للبحار. وانطلاقا من اقتناعنا بأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ينبغي اعتباره تراثا مشتركا للبشرية، يتطلع وفد بلدي إلى المشاركة في الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي في عام ٢٠٢٢.

وتكرر جمهورية إيران الإسلامية تأكيد التزامها بنظام بحري قائم على القواعد لضمان الحقوق والمصالح البحرية للجميع، فضلا عن كفالة الاضطلاع بالأنشطة البحرية بسلاسة، بما في ذلك على أساس قانون البحار الدولي. وانطلاقا من ذلك الالتزام والاقتناع الصادق بأن إطالة أمد النزاعات والتوترات المتصاعدة باستمرار بين الدول الساحلية في الخليج الفارسي لا تؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار المنطقة فحسب، بل أيضا إلى تعريض تنمية شعوب المنطقة وازدهارها للخطر الشديد، اقترحت جمهورية إيران الإسلامية مبادرة تقوم على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/74/PV.5).

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ثابتة في اعتقادها بأن التعاون الإقليمي القائم على ذلك الاقتراح من شأنه أن يكفل السلامة والأمن والنظام الدولي في البحار، وخاصة في الخليج الفارسي وبحر عمان. وإسهامنا في مكافحة القرصنة البحرية في المنطقة وخارجها، بالتعاون مع البلدان الأخرى – على النحو الذي تجسده تقارير الأمين العام المتتالية ذات الصلة وكما أشاد به مجلس الأمن في عدد من قراراته – ينبع من نفس الشعور والفهم.

ختاما، وكما أعربنا في بياننا بشأن هذا الموضوع في العام الماضي (انظر A/75/PV.38)، فإن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، بالإضافة إلى التدابير القسرية الانفرادية التي كانت قائمة بالفعل بسبب سياسة الضغط الأقصى التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد بلدي والشعب الإيراني، قد أدى إلى تفاقم تردي الحياة اليومية للشعب الإيراني العادي. وقد أثرت تأثيرا شديدا على توفير الاحتياجات الأساسية لشعبنا، بما في ذلك الغذاء والدواء والمعدات الطبية وسلاسل إمداد السلع الأساسية، بسبب تعطيل حرية الملاحة في الخطوط الملاحية لجمهورية إيران الإسلامية نتيجة للجزاءات القاسية. وبالإضافة إلى الأعمال غير القانونية السابقة، تشمل التطورات الجديدة منذ العام الماضي سرقة النفط الإيراني والاستيلاء على ناقلات النفط الإيرانية في البحر. ونحث بقوة على عدم استمرار هذه السياسة الخطيرة، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الشديدة الحدة أصلا الناجمة عن السياسات الانفرادية المتغطرسة. ونحث المجتمع الدولي على إدانة تلك الأعمال غير القانونية، التي تهدد التجارة الحرة في البحر وحرية البحر، وعلى تجاهل هذه الجزاءات اللاإنسانية.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): خلال المناقشة العامة للجمعية العامة لهذا العام، التي عقدت في أيلول/سبتمبر، شددت عدة دول أعضاء، بما فيها كندا، على الشواغل المستمرة فيما يتعلق بآثار جائحة مرض فيروس كورونا في مواجهة أزمات السلام والأمن المتعددة وآثار تغير المناخ، التي نناقشها اليوم. وبينما كنا محظوظين بما فيه الكفاية للاجتماع بالحضور الشخصي هذا العام وتنشيط التزامنا المشترك بتعددية الأطراف، فلا شك في أن الجائحة تفرض تحديات مستمرة في إحراز تقدم بشأن مختلف القضايا العالمية، بما في ذلك حماية محيطاتنا وصحتها.

وبالنظر إلى عام ٢٠٢٢، تحرص كندا على مواصلة تعزيز مشاركتها الدولية على تلك الجبهة، بما في ذلك دورنا بصفتنا عضوا في الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات الذي ينضم فيه رئيس وزراء كندا إلى ١٤ من قادة العالم الآخرين في السعي إلى النهوض بالوثيقة المعنونة "التحولات من أجل اقتصاد مستدام للمحيطات": رؤية للحماية والإنتاج والازدهار. ويتمثل الالتزام الرئيسي بموجب تلك المبادرة في أن تدير البلدان المشاركة على نحو مستدام ١٠٠ في المئة من منطقة المحيطات الخاضعة لولايتها الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥ استنادا إلى خطط مستدامة للمحيطات.

(*تكلم بالإنكليزية*)

وبما أننا قد بدأنا للتو في عقد علوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١–٢٠٣٠)، فقد أعلنت كندا عن استثمار يصل إلى ٩,٥ مليون دولار أمريكي بهدف النهوض بعلوم المحيطات لدعم التنمية المستدامة، مع تعزيز الجهود في الوقت نفسه لتحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين في علوم المحيطات وضمان المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية، لا في كندا فحسب بل في جميع أنحاء العالم. ونتطلع كثيرا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات، المقرر عقده في البرتغال في الصيف المقبل، والذي سيوفر فرصة مهمة لتعزيز حشد الحلول وإيجادها بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق إصدار تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة التحولات من أجل اقتصاد المحيطات المستدام المذكورة آنفا.

وسنواصل مشاركتنا البناءة من أجل إبرام صك دولي ملزم قانونا في نهاية المطاف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ونشيد مرة أخرى برئيسة المؤتمر الحكومي الدولي بشأن هذه المسألة، السفيرة رينا لي، على تفانيها في

العمل فيما بين الدورات الذي أنجز على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية من أجل الحفاظ على الزخم وضمان استعداد الوفود بشكل أفضل للجولة المقبلة من مفاوضات الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠٢٢.

وستواصل كندا أيضا الاضطلاع بدور نشط في السلطة الدولية لقاع البحار على مدى الأشهر ال ٢٠ المقبلة وما بعدها في وضع أنظمة لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة. ويجب أن نعمل معا من أجل إقامة نظام تعدين مستدام ومسؤول يستند إلى نهج حصيف وأفضل العلوم المتاحة. ونظرا لتجربتنا كدولة تقوم على التعدين، نعتقد أن لدينا الكثير لنساهم به في ذلك المسعى – من الخبرة والتجربة في مجال التعدين ولوائح النفط والغاز البحرية، إلى الإدارة السليمة للمحيطات – ونتطلع إلى المشاركة مع جميع الدول الأعضاء في المفاوضات.

وإلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، وكما ذكرت وفود أخرى اليوم، يساورنا قلق عميق إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي ينص على أننا سنتجاوز الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية ما لم تخفض الانبعاثات العالمية تخفيضا كبيرا في غضون العقد المقبل. في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة والتحمض وانخفاض الأكسجين والعديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك تلوث اللدائن، تتعرض محيطاتنا للتهديد. ونتطلع إلى المشاركة في الحوار السنوي الجديد بشأن تعزيز عمل المحيطات والمناخ، والذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠٢١ وسيبدأ في عام ٢٠٢٢.

وفي إطار التزامنا بالتصدي لتغير المناخ، اتفقنا على مضاعفة التزامنا الدولي بتمويل المناخ إلى ٥,٣ بليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم أفقر البلدان وأضعفها. وسنزيد أيضا من توفيرنا للتمويل للتكيف مع المناخ والحلول المناخية القائمة على الطبيعة، بما في ذلك من خلال المساهمة بمبلغ ٩ ملايين دولار في شكل دعم إضافي التحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية على زيادة قدرتها على مقاومة آثار تغير المناخ. لقد استمعنا إلى عدة وفود اليوم، بما في ذلك وفود الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي أوضحت تماما أن ارتفاع منسوب مياه البحر ليس مسألة إزعاج أو قلق فحسب، بل مسألة تتعلق بالبقاء الوجودي. ولذلك، فهي مسألة يجب علينا جميعا أن نتناولها.

وقد تناولت لجنة القانون الدولي في تقريرها هذا العام (A/76/10) موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي. وبصفتها دولة محيطية لها أطول خط ساحلي في العالم وارتفاع متوقع في مستوى سطح البحر على سواحلنا الثلاثة، تشارك كندا مخاوف العديد من الدول الساحلية والجزرية الصغيرة النامية التي سمعناها هذا الصباح. وفي ذلك الصدد، تحيط كندا علما بالإعلان المتعلق بأهمية الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، والذي اعتمده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، وبإعلان القادة الصادر عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ويشكل الإعلانان نداءات عاجلة للعمل تسترعي انتباهنا إلى ضرورة أن يقرر المجتمع العالمي كيف سيحافظ على الحدود والمساحات البحرية مع احترام قانون البحار في الوقت نفسه. ومن وجهة نظرنا، سنواصل الدعوة إلى أن تستند جميع المطالبات البحرية إلى مبادئ القانون الدولي المعترف بها، بما في ذلك ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وإلى جانب مشاركتنا الدولية، التي أبرزت جوانبها في بياني اليوم، فإننا نقوم أيضا بدورنا محليا، بينما نواصل الدفع باتجاه بذل جهود طموحة لحفظ البيئة البحرية. وبعد أن خصصنا استثمارا قدره ٩٧٧ مليون دولار لهذه الجهود، يجري العمل على قدم وساق نحو تحقيق هدفنا المتمثل في حماية ٢٥ في المئة من محيطات كندا بحلول عام ٢٠٢٥ و ٣٠ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠. وما زلنا نشجع جميع

الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على تحديد هدف حماية ٣٠ في المئة من محيطات العالم بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو الذي أبرزته مشاركتنا كعضو في التحالف العالمي للمحيطات، الذي يضم ٧١ دولة عضوا.

كما نعمل على وضع استراتيجية تركز على النمو الطويل الأجل لاقتصادنا الأزرق، مع التركيز في الوقت نفسه على استعادة صحة محيطاتنا وحمايتها من خلال الاستفادة من نقاط القوة وإزالة الحواجز واغتنام الفرص في جميع أنحاء العالم.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، تود كندا أن تؤكد من جديد التزامها بالمحيطات من خلال تعددية الأطراف التعاونية، التي تعزز النظام الدولي القائم على القواعد. وعلى نحو ما ذكرت عدة وفود اليوم، بما في ذلك ممثل الفلبين، وكما أشار رئيس الجمعية العامة في ملاحظاته الختامية في المناقشة العامة لهذا العام، فإن تعددية الأطراف عفية ونابضة بالحياة، ومهما اختلفنا على الأساليب، فإن هدفنا النهائي هو ذاته إلى حد كبير (انظر A/76/PV.17). ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تؤمن كندا إيمانا راسخا بأنه يجب علينا أن ننحي خلافاتنا جانبا وأن نركز على هدفنا المشترك، وهو ضمان أن يتمكن الجميع من التمتع بمحيطاتنا والاستفادة منها للأجيال القادمة. ويجب أن نواصل إعطاء الأولوية لذلك النهج، لأنه أفضل طريقة لتوليد زخم قوي لعملنا المتصل بالمحيطات، وبناء شراكات عالمية فعالة، والعمل معا في التصدي للأخطار المتفشية التي تواجه محيطاتنا.

السيد بوتو (موناكو) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر ميسري مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية اليوم – السيدة ناتالي موريس – شارما، ميسرة مشروع القرار A/76/PV.20، بشأن المحيطات وقانون البحار؛ والسيد أندرياس كرافيك، ميسر مشروع القرار A/76/L.18، بشأن استدامة مصائد الأسماك. ويسر موناكو مرة أخرى أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين. إن القيادة الممتازة التي أبداها المنسقان لعملنا، الذي جرى عبر الإنترنت مرة أخرى هذا العام، قد أنتج مشروعي قرارين بنصين رفيعي المستوى. ونود كذلك أن نشيد بالدعم الذي قدمته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار طوال مشاوراتنا هذا العام. ونرحب أيضا بتعيين السيد فلاديمير جاريس مديرا للشعبة.

يرسم نصا مشروعي القرارين المعروضين علينا صورة شاملة للمسائل المطروحة، والصحة العامة للمحيطات، والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة. وتتوفر مجموعة علمية واسعة النطاق بشكل خاص لتوجيه أعمالنا وخياراتنا. وعلاوة على ذلك، تسعى برامج وأنشطة التعاون وبناء القدرات إلى ضمان أن نتحرك جميعا معا في نفس الاتجاه. ومن الواضح تماما الآن أن المحيطات تتأثر بشكل خاص بأزمة المناخ، وأزمة التنوع البيولوجي العالمية، والضغوط البشرية، مثل التلوث، والضوضاء تحت الماء، والصيد الجائر، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتلك التهديدات عالمية بطبيعتها. وسيكون مصير المحيطات مقيدا بالاستجابة الجماعية للدول الأعضاء لتلك التحديات.

إن الحرب الانتحارية على الطبيعة التي ذكرها الأمين العام مسألة تهمنا جميعا، أينما كنا. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا الأجيال المقبلة، لأن نتائج الأزمات التي نواجهها ستحدد مستقبل شعوبنا وأنماط حياتنا، بل ومستقبل بعض الدول. ومع ذلك، فإن ما يشكل تهديدا وجوديا للبشرية ليس تهديدا وجوديا للكوكب نفسه. فستظل الأرض موجودة بدوننا، لكننا لن نبقى على قيد الحياة في مناخ غير صالح.

إننا نعلم أن المحيط جانب مركزي من جوانب النظام المناخي العالمي. وستعاني البشرية من الآثار الفورية والطويلة الأجل لهذه الظواهر التي تسبب فيها البشر أنفسهم. ووفقا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠٢١: الأساس القائم على العلوم الفيزيائية، بات في حكم المؤكد الآن أن التأثير البشري قد أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي والمحيطات والأرض. وارتفاع درجة حرارة المحيطات، وفقدان الأكسجين، وذوبان الجليد والقمم الجليدية، وخاصة في منطقة القطب الشمالي وغرينلاند، موثقة جيدا.

كما أن لتحمض المحيطات آثارا اجتماعية واقتصادية شديدة، ولا سيما على السياحة نتيجة لابيضاض المرجان، وعلى صيد الأسماك والأمن الغذائي عن طريق مهاجمة المحار، الذي يحتاج إلى إنتاج أصداف من كربونات الكالسيوم، والعوالق التي هي أساس السلسلة الغذائية.

وعلاوة على ذلك، فإن تسارع ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد البلدات والمدن الساحلية الرئيسية، ومناطق الدلتا، والسهول الساحلية المنخفضة، والجزر المنخفضة، من بين مناطق أخرى. والتكاليف المرتفعة لتدابير التخفيف من الآثار والتكيف معها تجعل هذه الظاهرة مقلقة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية، وقبل كل شيء، للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما ستصبح الظواهر القصوى المتطرفة أكثر تواترا وتدميرا، مما سيمحو سنوات من التقدم والتنمية. وقد ساعد الاجتماع الحادي والعشرون للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، الذي شارك في رئاسته الممثلان الدائمان لموناكو وتونغا في حزيران/يونيه، على تعميق معرفتنا وفهمنا لتلك الظواهر. ونود مرة أخرى أن نشكر الخبراء والوفود التي شاركت في المناقشات.

وتشكل مكافحة التلوث، ولا سيما التلوث بالمواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة أولوية أخرى، شأنها شأن حماية التنوع البيولوجي البحري. وعلى هامش المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الذي عقد في مدينة مرسيليا الساحلية في أيلول/سبتمبر، شاركت إمارة موناكو في إطلاق خطة العمل المعنونة "البحر الأبيض المتوسط: بحر نموذجي بحلول عام ٢٠٣٠". وفي إطار تلك المبادرة الفرنسية، تتعهد موناكو برفع مستوى الطموح للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن البحر الأبيض المتوسط لا ينفصل عن هوية موناكو. وبوصفها بلدا ذا توجه بحري بسبب موقعها الجغرافي، وخاصة بسبب الالتزام الراسخ من جانب أمرائها، ما فتئت موناكو تدعم منذ عدة عقود المبادرات الرامية إلى الحفاظ على البحر. ومن الأمثلة على ذلك اتفاق راموج لمكافحة التلوث البحري، الذي وقعناه مع فرنسا وإيطاليا في عام ١٩٧٦؛ والاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، الذي وقعناه في عام ١٩٩٦ ويضم حاليا ٢٤ دولة طرفا؛ واتفاق محمية بيلاجوس للثدييات البحرية المتوسطية، التي انضممنا إليها مع فرنسا وإيطاليا في عام ١٩٩٩؛ وصندوق MedFund، وهو صندوق استئماني أنشأناه مع فرنسا وتونس لتعزيز المناطق البحرية المحمية؛ وبرنامج BeMed لتعزيز مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي أطلقته مؤسسة الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو.

بدون حماية البيئة البحرية وتنوعها البيولوجي، لا يمكن أن يكون هناك استخدام مستدام للموارد البحرية في المستقبل. وذلك الاقتناع يوجه مواقف موناكو في مختلف المحافل الدولية. ولذلك، يأمل وفد بلدي في استئناف عمل المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وأن يكتمل في عام ٢٠٢٢. وينبغي لأي اتفاق من هذا القبيل أن يكمل النظام القائم لتجاوز الوضع الراهن ويكفل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي ذلك الصدد، سنواصل الدعوة إلى إنشاء شبكة عالمية من المناطق البحرية المحمية المترابطة، التي ستتمتع بمستويات عالية من الحماية يقررها مؤتمر الأطراف في أي اتفاق مقبل.

ويتطلع وفد بلدي أيضا إلى لشبونة ويأمل أن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٢، وبالتالي يمثل معلما هاما نحو تحقيق الغايات المنصوص عليها فيه.

وأخيرا، ترحب موناكو بتدشين عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠) وبالدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو

في هذا الصدد. فهذا العقد يتيح لنا الفرصة لزيادة معارفنا، وتعميق التنسيق والتعاون الدوليين، وتعزيز القدرات والتفاعل بين العلوم وصنع القرار السياسي.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/76/311 و A/76/311/Add.1)، الذي يبين التحديات الرئيسية التي تواجه صحة المحيطات واستدامتها والتحديات التي تواجه أولئك الذين تعتمد حياتهم وسبل معيشتهم على البحر في المرحلة الراهنة من الجائحة العالمية، التي لا تزال تفرض عقبات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من الواضح أن التأثير البشري قد أدى إلى الاحترار العالمي، حيث شهدت البحار والمحيطات تغيرات لا يمكن إصلاحها. ويتفاقم هذا الواقع الذي لا يمكن دحضه عندما يهدد نشاط بشري معين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي البحري. ويجب أن نعمل على مواجهة النموذج غير المستدام المتمثل في الإفراط في الصيد والتلويث.

ولهذا السبب أعلن رئيس جمهورية الإكوادور، غييرمو لاسو ميندوسا، خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٢١، الذي عقد في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر، عن إنشاء محمية بحرية جديدة في جزر غالاباغوس – وهي تراث طبيعي للبشرية – حيث تتلاقى سبعة تيارات بحرية ويستوطن فيها ٩٥ في المائة من الأنواع المسجلة. وستسفر منطقة الحماية الشاملة الجديدة هذه عن توسيع نطاق المحمية القائمة، مما يعزز، ليس فقط حماية تنوعها البيولوجي، ولكن أيضا مكافحة تغير المناخ عن طريق احتجاز الكربون الطبيعي من قبل أعداد كبيرة من الحيوانات البحرية وأنواع النباتات في المنطقة، وعن طريق الحد من الأنشطة الملوثة الأخرى والسيطرة عليها. وسيؤدي إنشاء تلك المحمية الجديدة إلى توسيع المحميات الحالية في الأرخبيل بمقدار ٠٠٠ ٦٠ كيلومتر مربع، من ٠٠٠ ١٣٣ إلى ٠٠٠ ١٩٣ كيلومتر مربع.

وتواصل إكوادور العمل وفقا للالتزام المتعهد به بموجب مبادرة التحالف العالمي للمحيطات "٣٠ في ٣٠"، وحققت إنجازا دوليا بمنحها مركز الحماية لنسبة ١٦ في المائة من الحيز البحري الخاضع لولايتها الوطنية، متجاوزة بذلك المتوسط العالمي البالغ ٣ في المائة فقط. كما نعمل على تعزيز الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، فضلا عن تعظيم فوائده من أجل زيادة الكتلة الأحيائية للأنواع داخل المنطقة المحمية وخارجها على حد سواء وكثافتها وكميتها، وتعزيز إنتاجية مصائد الأسماك الصغيرة والصناعية، والنهوض بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى.

وفي إطار الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أيضا، وقع رؤساء الإكوادور وكولومبيا وكوستاريكا وبنما إعلانا رائدا لتعزيز وتنفيذ نموذج لحماية وإدارة جزر كوكو وغالاباغوس ومالبيلو وكوبيا، فضلا عن النظام الإيكولوجي الوحيد بين الجزر التي تضم الممر البحري للمناطق الاستوائية الشرقية من المحيط الهادئ. وستمكن تلك المبادرة من إنشاء واحدة من أكبر محميات الغلاف الأحيائي البحري على هذا الكوكب.

وتكتسي مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أهمية قصوى بالنسبة لإكوادور، لأنه يشكل التهديد الأكثر تواترا للمناطق البحرية المحمية. وتعمل إكوادور على كفالة الإدارة الفعالة في منطقتها الاقتصادية الخالصة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقات، مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

وفيما يتعلق بالمناطق البحرية، قدمت إكوادور وكوستاريكا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ أول عرض جزئي مشترك للبيانات والمعلومات المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القاري في حوض بنما إلى لجنة حدود الجرف القاري، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويشكل هذا العمل المشترك بين الدولتين مثالا للتعاون في

المنطقة. وسنقدم عرضا شفويا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، المقرر عقدها في العام المقبل.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر سفيري النرويج وسنغافورة بوصفهما منسقي مشروعي القرارين المتعلقين بمصائد الأسماك المستدامة والمحيطات وقانون البحار، على التوالي، اللذين اضطرا للسنة الثانية على التوالي إلى إجراء المشاورات عبر الإنترنت واللذين اختتما عملهما بنجاح على الرغم من تعقيده. وقد شاركت إكوادور في تقديم مشروعي القرارين، على النحو الوارد في الوثيقتين A/76/L.18 وA/76/L.20، اللتين ستنظر فيهما الجمعية العامة اليوم.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ملديف البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل أنتيغوا وبربودا، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه لتقرير الأمين العام (A/76/311 و A/76/311/Add.1) ولتقرير الرئيسين المشاركين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (A/76/171).

إن المحيط هو مصدر الحياة على كوكبنا الأزرق. فالبشر يستمدون رزقهم منه، ويوفر التنوع البيولوجي الرائع لعالمنا بطرق عديدة. ويؤكد تقرير الأمين العام بشكل مثير للقلق على إلحاح وشدة الضغوط التي هي من صنع الإنسان التي يواجهها محيطنا. فمحيطنا يشهد توترات، من التحمض إلى ابيضاض المرجان، وكذلك مصائر أولئك الذين تتشابك حياتهم بشكل وثيق معه. وقد نشهد قريبا خروج دول أعضاء في الجمعية العامة من الأمم المتحدة – ليس باختيارها، بل لأن المحيط قد ابتلعها – وستكون تلك الدول هي الأصغر والأضعف بيننا. ومع ذلك، ومن خلال العمل المعجل والموحد لحماية محيطنا واستعادته، يمكننا تجنب ذلك المصير وكفالة مستقبل مزدهر ومستدام لجميع البلدان، من دون ترك أحد خلف الركب.

وتفخر جزرنا بتحمل مسؤولية الوصاية على ٩٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من المحيط الهندي، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من هوية ملديف وثقافتها وفكرها. كما أنه شريان الحياة لاقتصادنا والضامن لازدهارنا. إن مجتمعاتنا وصناعاتنا وسواحلنا ومياهنا تقف في مواجهة النجاحات والإخفاقات التي حققتها الجهود التي يبذلها العالم لكفالة مستقبل تتحقق فيه التنمية المستدامة للمحيطات. ويمثل قطاع السياحة لدينا، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بصحة محيطاتنا، بصورة مباشرة وغير مباشرة ٧٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وبالمثل، نواصل ممارسة الصيد التقليدي المستدام بالقصبة والخيط. فصيد الأسماك نشاط اقتصادي أساسي في جميع جزرنا المأهولة تقريبا، والأسماك هي صادراتنا الرئيسية.

ونواصل القيام بكل ما في وسعنا بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية لحماية أثمن مورد للأرض، ولكن من الواضح أن تلك الحماية مسعى يتطلب تعاونا عالميا. واعترافا بذلك، ما برحت ملديف تسعى دائما إلى الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز التعاون العالمي بشأن الإدارة والاستخدام المستدامين لمحيطاتنا وإحراز تقدم في ذلك. وفي اليوم العالمي للمحيطات في العام الماضي، شاركنا في إطلاق فريق الأصدقاء لمكافحة التلوث البلاستيكي البحري، الذي يعمل أعضاؤه المؤسسون وعددهم ٤٦ عضوا على أساس الاعتراف المشترك بتلك المسألة المتفاقمة والحاجة الملحة إلى زيادة الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات منسقة متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة وغيرها في الدعوة إلى بدء مفاوضات حكومية دولية لوضع اتفاق عالمي جديد ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

ولا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ذات أهمية قصوى في مسعانا المشترك لحماية المحيطات. ويجسد طابعها العالمي المبدأ القائل بأن التعاون الدولي هو حقا خيارنا الوحيد للتخفيف من الآثار الوخيمة للتدهور المستمر لمحيطاتنا واتقائها. ونتطلع إلى استئناف العمليات الحكومية الدولية المعنية بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في العام المقبل.

ونلاحظ كذلك العمل الجاري الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي.

ونرحب بملاحظات الرئيسين المشاركين لفريق الدراسة المعني بتلك المسألة المواضيعية، على النحو الوارد في ورقة المسائل الأولى التي أعداها، ومفادها أن هناك طائفة من ممارسات الدول تتبلور حاليا فيما يتعلق بالحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية المقاسة من خطوط الأساس. ونكرر التأكيد على أن موقف ملديف يتمثل في أنه بمجرد تحديد الاستحقاقات البحرية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن تلك الاستحقاقات تصبح ثابتة ولن تتغير بسبب أي تغيرات مادية لاحقة في الخصائص الجغرافية لدولة ما نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع فريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي بشأن ذلك الموضوع الهام.

يناقش تقرير الأمين العام، في جملة أمور، التقدم المحرز في التمويل المناخي، ولا سيما فيما يتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ ومركز الكومنولث للوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ. وبينما نرحب بأي زيادات في التمويل المناخي، فإننا نؤكد أن المستوى الحالي للتمويل ضئيل مقارنة بما يقدر بتريليونات الدولارات المطلوبة كل عام لبناء قدرتنا على الصمود وإجراء التحولات اللازمة في مجالي الطاقة والنقل وغيرهما من الأنظمة. والدول الجزرية الصغيرة النامية ضعيفة بشكل خاص أمام تغير المناخ، ويشكل تدهور محيطاتنا عبئا مزدوجا يجب أن نتحمله. وتتطلب الأطر القائمة للتمويل الدولي القيام بعمل عاجل وإجراء تقييم واتخاذ إجراءات تصحيحية، ونشدد مرة أخرى على الحاجة إلى تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بتمويل بشروط ميسرة وقائم على المنح وكاف ويمكن التنبؤ به.

في الختام، يشير الأمين العام على نحو مناسب إلى أن تحقيق استدامة المحيطات سيتطلب بذل جهود عاجلة وأكبر على جميع الجبهات إذا أردنا عكس مسار الاتجاهات المقلقة الحالية. إننا بحاجة إلى تغيير علاقة الجنس البشري الحالية بالمحيطات لضمان ألا تؤدي تنميتنا إلى المخاطرة بأثمن مورد للكوكب. وفي ضوء العمليات الحكومية الدولية المقبلة، سيكون عام ٢٠٢٢ عاما حاسما في جهودنا الجماعية لتحقيق نتائج من شأنها حماية محيطاتنا للأجيال القادمة. ونحن لا نملك ترف القبول بأي شيء أقل من ذلك.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال أستراليا ملتزمة التزاما قويا بدعم سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سواء داخل منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي ننتمي إليها أو على نطاق أوسع. ونحن ملتزمون بتعزيز حرية التجارة وحماية حرية الملاحة. ونريد أن تحظى سيادة جميع الدول وحقوقها بالاحترام. ونشجع حفظ الموارد البحرية، بما فيها مصائد الأسماك، واستخدامها على نحو مستدام. ونركز بشدة على الحفاظ على صحة المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية نظرا لأهمية المحيطات بالنسبة للأمن الاقتصادي وسبل العيش، ولا سيما في منطقتنا. ونؤيد بقوة التسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تضع قواعد واضحة وشاملة وعالمية تتسق مع تلك الأهداف. وعلى نحو ما نكرر التأكيد سنويا في القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، فإن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وترقى اتفاقية قانون البحار إلى مستوى مُسماها، "دستور البحار والمحيطات". فهي توفر نظاما قانونيا شاملا ينظم تفاعل الدول وتعاونها في المحيطات، من الملاحة والحفظ إلى الطريقة التي يمكن بها تحديد الاستحقاقات البحرية للدول. وتوفر الاتفاقية أساسا لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتدعم جميع الدول في ممارسة حقوقها وحرياتها والامتثال لالتزاماتها في المحيطات والبحار، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة في بحر الصين الجنوبي.

وكما هو مبين في المذكرة الشفوية التي قدمتها أستراليا إلى الأمين العام في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٢٠، فإننا لا نقبل المطالبات البحرية التي تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتوفر أحكام الاتفاقية الإطار القانوني الشامل والجامع لإنشاء جميع المناطق البحرية. ويجب أن يكون أي نظام قانوني محلي ينظم الأنشطة في المجال البحري متسقا تماما مع الاتفاقية. كما أن موقفنا الثابت والطويل الأمد يتمثل في أن قرار التحكيم الصادر بشأن بحر الصين الجنوبي في عام ٢٠١٦ نهائي وملزم للأطراف ويجب احترامه. ولا نزال نشعر

بالقلق إزاء الأعمال المزعزعة للاستقرار في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك عسكرة المناطق المتنازع عليها والإجراءات الرامية إلى تعطيل أنشطة استغلال الموارد التي تقوم بها البلدان الأخرى والاستخدام الخطير أو القسري لسفن خفر السواحل والميليشيات البحرية. ونحث جميع أصحاب المطالبات على اتخاذ خطوات مجدية لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة ووقف الإجراءات التي يمكن أن تقوض الاستقرار أو تؤدي إلى التصعيد.

ونرحب باستئناف الاجتماعات في جمعية ومجلس السلطة الدولية لقاع البحار بغية إحراز تقدم في العمل الهام الذي تضطلع به السلطة. ونأمل أن يتسنى عقد اجتماعات بالحضور الشخصي في العام المقبل. وتشجع أستراليا السلطة والدول الأطراف فيها على المضي قدما في الجهود الرامية إلى وضع أنظمة صارمة لاستغلال المعادن في قاع البحار العميقة في المنطقة لضمان حماية البيئة البحرية. وبوصفها عضوا في منتدى جزر المحيط الهادئ، تلتزم أستراليا بإيجاد منطقة آمنة ومزدهرة ومستدامة في المحيط الهادئ الأزرق. وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار البلدان بالتعاون من أجل الحفاظ على الموارد الحية للمحيطات وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

وتؤيد أستراليا بقوة وضع اتفاق تنفيذي في إطار اتفاقية قانون البحار بغية معالجة مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وأستراليا ملتزمة بضمان إبرام معاهدة تحقق فوائد حقيقية لحفظ محيطاتنا، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية الجديدة في أعالي البحار، وتضع معايير قوية لحماية البيئة. ونشجع جميع الدول على مواصلة العمل من أجل إبرام اتفاق طموح وشامل عندما تُستأنف المفاوضات في عام ٢٠٢٢.

ونشيد بالاهتمام الكبير الذي تواصل الجمعية العامة ولجنتها السادسة تكريسه لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر. ففي حين أن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر ستؤثر بوضوح أكبر على الدول الساحلية، ولا سيما الدول المنخفضة مثل العديد من الدول في أسرتنا في منطقة المحيط الهادئ، فإن جميع الدول ستتأثر بطريقة أو بأخرى. ونشجع الدول الأخرى على دعم تفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على النحو المبين في الإعلان المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، الذي اعتمده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ. ونرحب بنظر لجنة القانون الدولي في هذه المسألة. لقد أقر العمل الجاري للجنة بالفعل، من خلال ورقة المسائل الأولى للفريق الدراسي، بالتحديات الإنمائية والاقتصادية والبيئية الكبيرة التي سيشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر، وأسهم في تحديد المسائل الهامة والعاجلة للقانون الدولي التي تتطلب منا إمعان النظر فيها.

ونحث جميع الدول على العمل مع اللجنة خلال اضطلاعها بذلك العمل والاعتراف بأن أحد الأغراض الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو إيجاد نظام بحري مستقر ويمكن التنبؤ به ودائم.

السيد ليال ماتا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ وفدي بلدي سنغافورة والنرويج على تيسير المفاوضات بشأن مشروعي القرارين A/76/L.18 وA/76/L.20، اللذين ستنظر فيهما الجمعية اليوم. ونعرب عن الامتنان أيضا لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على المساعدة التي تقدمها للدول الأعضاء.

تعتقد غواتيمالا أن النظام القانوني الدولي الذي ينظم الأنشطة في المحيطات – سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي – هو القاعدة الأساسية التي يسترشد بها سلوك الدول في البحار والحماية المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على الأهمية التي يوليها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعروفة أيضا باسم "دستور المحيطات"، بالنظر إلى أنه بالإضافة إلى إنشاء الإطار القانوني الذي يكفل سيادة القانون في المناطق البحرية، فإنه أيضا صك رئيسي في إطار النظام الدولي القائم على القواعد يسهم في صون السلام والتعاون والعلاقات الودية بين الدول من خلال تحديد المناطق البحرية، وحقوق الملاحة، وحماية البيئة، فضلا عن آلية حل النزاعات الخاصة به، في جملة

أمور. وتعتقد غواتيمالا أيضا أن أهمية الاتفاقية تكمن في أنها أحد الصكوك الدولية التي تترتب عليها أكبر الآثار الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، مما يجعلها أداة في يد المجتمع الدولي ولتنمية الدول، ولهذا السبب يجب تنفيذها بطريقة تعود بالنفع على البشرية جمعاء.

وتقر غواتيمالا بتوطيد عمل الهيئات التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والجهود التي تبذلها هذه الهيئات، مثل لجنة حدود الجرف القاري، والمحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار. وعلاوة على ذلك، ترحب غواتيمالا بإطلاق الأمين العام للتقييم العالمي الثاني للمحيطات في ٢١ نيسان/أبريل، الذي كان النتيجة الرئيسية للدورة الثانية من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، ويقدم معلومات علمية عن حالة البيئة البحرية بطريقة شاملة بغية دعم القرارات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٤. ونرحب أيضا باختصاصات فريق الخبراء وأساليب عمله، فضلا عن آلية إنشاء مجموعة الخبراء للدورة الثالثة من العملية المنتظمة.

إن حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام حاليا من أكثر المسائل أهمية فيما يتعلق بقانون البحار. وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن وجود صك ملزم قانونا بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فإننا نسلم بأن العملية جارية في الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي يمكن أن تستكمل أحكامها بطريقة متسقة دون المساس بحقوق الدول أو ولايتها القضائية أو التزاماتها، وفقا للاتفاقية ودون تقويض الأطر القانونية ذات الصلة القائمة بالفعل.

وفي الختام، تقر غواتيمالا بالجهود المبذولة في المفاوضات بشأن إبرام اتفاق خاص بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونرى أن التفاوض بشأن نصه أمر يكتسي أهمية قصوى، لأنه سيحدد ما سنتركه للأجيال المقبلة. ولذلك، نود أن نشدد على الحاجة إلى تعزيز تبادل المعارف العلمية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية، ولا سيما إلى البلدان النامية، وكلها تشكل عناصر محددة للتنفيذ الفعال لأحكام هذا الاتفاق.

السيدة سيراتو (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره عن بند جدول الأعمال المعروض علينا (A/76/311 و A/76/311/Add.1). كما نعرب عن امتناننا للتقرير الوارد عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (A/76/171) وللتقرير عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/76/391). كما نود أن نشكر سنغافورة والنرويج على قيادتهما في المشاورات بشأن مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية اليوم، وهما المشروعان الواردان في الوثيقتين A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، وA/76/L.18، بشأن مصائد الأسماك المستدامة، ويؤيد وفد بلدي كليهما.

إن هندوراس، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تعترف بالاتفاقية بوصفها الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ولذلك تكتسي الاتفاقية أهمية استراتيجية باعتبارها أساس الأنشطة والتعاون في القطاع البحري على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على جميع الدول في جميع أنحاء العالم وربما أثرت بشدة على الدول التي تمتلك موارد أقل ولديها سكان أضعف. ويقع بلدنا في منطقة تنطوي على مخاطر كبيرة لآثار تغير المناخ، وقد عانينا من العواقب. ولذلك، يدعو وفد بلدي الدول إلى مضاعفة جهودها العالمية لمكافحة تغير المناخ. ويجب أن نغتنم هذه اللحظة الحاسمة لضمان أن تكون الحلول التي نعتمدها في التصدي للجائحة ذات توجه مراع للبيئة من أجل حماية تراث الأجيال القادمة وضمان التعافي بشكل مرن.

وتتشرف جمهورية هندوراس حاليا بالمشاركة مع مملكة هولندا في رئاسة الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأطراف إلى مواصلة تعزيز التقييم العلمي الدوري لحالة البيئة البحرية بغية تحسين الأساس العلمي لوضع سياسات عامة تساعد على التخفيف من آثار التلوث البحري، وتحمض المحيطات، وتدمير الموائل، وتدهور مستجمعات المياه، والإفراط في صيد الأسماك، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستزراع المائي غير المنظم، وارتفاع منسوب مياه البحر، في جملة أمور.

ونرحب أيضا بإطلاق الأمين العام للتقييم العالمي الثاني للمحيطات في ٢١ نيسان/أبريل، الذي كان النتيجة الرئيسية للدورة الثانية من العملية المنتظمة. وتسلم هندوراس بأن هذه العملية جهد جماعي من جانب أفرقة الصياغة المتعددة التخصصات التي تضم خبراء من جميع أنحاء العالم، وتوفر معلومات علمية شاملة عن حالة البيئة البحرية وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٤، فضلا عن إعمال عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

إن إحدى أولويات بلدي تتمثل في مواصلة العمل على وضع برامج واستراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للقضاء على استخدام البلاستيك والحيلولة دون التخلص منه في البحار والمحيطات من أجل الحصول على بيئة بحرية صحية. وفي هذا الصدد، يتشرف بلدي بالمشاركة كعضو مؤسس في فريق الأصدقاء لمكافحة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية.

وتؤكد جمهورية هندوراس مجددا أنه حتى في مواجهة التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩، من المهم عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الذي ستنظمه البرتغال وكينيا، وأن يتم في الدورة الثانية من المؤتمر الحكومي الدولي إبرام صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام من أجل تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وسيمكننا ذلك، في جملة أمور، من إنشاء مناطق بحرية محمية فعالة وشاملة لعدة قطاعات من أجل الحفاظ على صحة محيطات العالم وتوفير المساعدة في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ولذلك، يحث بلدي على مواصلة العمل البناء فيما بين الدورات الذي يجري الاضطلاع به بغية اختتام المفاوضات بشأن المعاهدات في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن العمل المتضافر لا يزال ضروريا لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات المتصلة بالمحيطات.

السيد باي (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للمنسقين من سنغافورة والنرويج على عملهم في تنسيق مشروعي القرارين الهامين A/76/L.18 وA/76/L.20، المعروضين علينا اليوم. ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار.

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الأساسي الذي يجب أن تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتقدر جمهورية كوريا أيما تقدير قيمة الاتفاقية والمساهمات الهامة التي قدمتها المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار. وفي العام المقبل، سيحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها. ونتطلع إلى استخدام ذلك الزخم للتفكير في إنجازاتنا السابقة واقتراح سبل للمضي قدما في تعزيز النظام القائم على القواعد في شؤون المحيطات. وما فتئت جمهورية كوريا مؤيدا قويا للاتفاقية وهيئاتها الرئيسية الثلاث. وفي هذا الصدد، قدمنا سلسلة من التبرعات، بما في ذلك عن طريق رعاية حلقات عمل المحكمة الدولية لقانون البحار للمستشارين القانونيين، التي تأمل حكومة بلدي أن تعقد حالما تسمح الظروف بذلك.

إن نتائج تقرير الفريق العامل الأول التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٢١ مثيرة للقلق. فلا تزال المحيطات تزداد دفئا وتدهورا وتحمضا، وبدأت تفقد قدرتها على الصمود. ويتعين على الجمعية العامة أن تبدي عزمها باعتماد مشروعي القرارين المعروضين علينا بغية ترجمة تلك الشواغل إلى أفعال. ويتمثل أحد الآثار الجانبية الرئيسية لتغير المناخ في ارتفاع مستوى سطح البحر. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر مجموعة متنوعة من التهديدات لكل بلد في العالم، ولا سيما التهديدات الوجودية للبلدان الجزرية الصغيرة. وبالنظر إلى أن لهذه الظاهرة الكثير من الآثار على النظام الحالي لقانون البحار، فإننا نحيط علما بالمناقشات الجارية في المحافل الدولية، بما في ذلك في لجنة القانون الدولي. وعلينا أيضا أن نضع في اعتبارنا آثار تغير المناخ على المحيطات. وقد لوحظت رغبة المجتمع الدولي في التصدي لهذه الآثار في القرار المتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٢١، وكذلك في إعلان سول المعتمد في مؤتمر قمة هذا العام بشأن مبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠.

وعلى نحو ما أشير بحق في تقرير الأمين العام (A/76/311 و A/76/311/Add.1)، فإن جائحة مرض فيروس كورونا لا تزال تؤثر على المحيطات وأنشطة المحيطات. وفي إطار عملية التغلب على ذلك التحدي، علينا أن نضع في اعتبارنا هدف إعادة البناء بشكل أفضل وأهمية التركيز على اقتصاد المحيطات المستدام من خلال بناء القدرة على الصمود. كما أن الجائحة غيرت طرائق عملنا في الجمعية العامة ومنعتنا من الانخراط في مناقشات متعمقة وموضوعية في مختلف المجالات. ومع ذلك، ينبغي ألا يتأخر عملنا في معالجة المسائل الموضوعية الهامة أكثر من ذلك. ولذلك، نأمل أن تعقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام مستدام في آذار/مارس المقبل، وأن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٢ في حزيران/يونيه المقبل، دون مزيد من التأجيل.

إن المحيط يواجه نطاقا وحجما غير مسبوقين من التهديدات نتيجة للأنشطة البشرية. وتتجسد مسألة الانسكاب النفطي في البحر في مشروع قرار هذا العام A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار. غير أن تلك المسألة ليست المسألة الوحيدة التي تتطلب تعزيز بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هناك طائفة واسعة من الضغوط البشرية المنشأ، مثل الصيد غير المستدام والتلوث والحوادث التي تنطوي على مواد خطرة، بما في ذلك المواد المشعة، تحتاج إلى اهتمامنا الوثيق والمستمر، وينبغي أن نكون مستعدين لإصدار توجيهات واضحة في التصدي لتلك الضغوط في الوقت المناسب.

وترى حكومة جمهورية كوريا، لدى معالجة جميع المسائل المثيرة للقلق المتعلقة بالمحيطات، ولا سيما المسائل ذات الطابع العابر للحدود، أنه ينبغي إعطاء الأولوية لصحة الإنسان فضلا عن البيئة البحرية والنظام الإيكولوجي. وينبغي أيضا التركيز على الشفافية والخبرة العلمية والمشاورات المفتوحة والحسنة النية مع جميع الجهات المعنية، امتثالا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تضع في اعتبارها الأهمية القانونية لاتباع نهج وقائي عند الاضطلاع بالأنشطة التي قد تؤثر على البيئة البحرية.

السيد كاواسي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على تفانيهما وتنسيقهما الممتاز في إعداد مشروعي القرارين A/76/L.18 وA/76/L.20. كما تود اليابان أن تعرب عن تقديرها للمشاركة البناءة من جانب زملائنا من الدول الأعضاء والدعم القيم الذي قدمته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار طوال العملية.

في البداية، يود وفد بلدي أن يشدد على الأهمية القصوى للحفاظ على النظام البحري القائم على سيادة القانون وتعزيزه، وخاصة بالنسبة لدولة مثل اليابان، التي يطوقها المحيط. وفي ظل تلك الخلفية، تتمسك

اليابان بقوة بالطابع العالمي وشمولية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنص على حرية الملاحة والتحليق، والحرية في أعالي البحار، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والتسوية السلمية للنزاعات.

وسيصادف عام ٢٠٢٢ الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أسهمت اليابان إسهاما بناء واستباقيا في النظام البحري بموجب الاتفاقية. واليابان ملتزمة بالإسهام في أعمال المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، لصالح المجتمع الدولي. كما شاركت اليابان مشاركة بناءة في العمل الذي اضطلعت به السلطة الدولية لقاع البحار، بما في ذلك جهودها الرامية إلى صياغة قواعد تنظيمية معقولة بشأن استغلال المعادن تحقق التوازن الواجب بين الاستغلال والاعتبارات البيئية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشدد على أهمية سيادة القانون بوصفها الأساس لتحقيق السلام والرخاء في كل جزء من محيطات العالم. ويشكل التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أيضا أساسا ضروريا لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. واليابان عازمة على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء الزميلة بغية الحفاظ على النظام البحري القائم على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتعزيزه.

وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي أن يعلن أن اليابان قررت ترشيح السفير هاري هورينوتشي هيديهيسا، سفير اليابان لدى مملكة هولندا ودبلوماسي متمرس لديه معرفة عميقة بالقانون الدولي، كمرشح ليصبح قاضيا في المحكمة الدولية لقانون البحار في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٢٣. وتسلط اليابان الضوء على مشاركة السفير هورينوتشي وتفانيه الملحوظين وقت تصديق اليابان على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

كما قررت اليابان إعادة ترشيح البروفيسور يامازاكي توشيتسوغو، وهو عضو حالي في لجنة حدود الجرف القاري وأحد أبرز الجيولوجيين البحريين في اليابان، كمرشح للاستمرار بصفته عضوا في اللجنة في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. ونحن واثقون من أن كلا المرشحين سيساهمان إسهاما كبيرا في النظام البحري القائم على سيادة القانون نظرا لما يتمتعان به من مهنية وخبرة عميقة كل في مجاله.

إن نص مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، يؤكد التزامنا بنظام بحري قائم على القواعد ويغطي طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالمحيطات. ويسر اليابان أن تشارك في تقديم مشروع القرار. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يتشاطر بعض الملاحظات بشأن آخر التطورات والمسائل المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار.

أولا، يود وفد بلدي أن يشير إلى تبادل المذكرات الشفوية مؤخرا في لجنة حدود الجرف القاري التي أوضح فيها عدد من البلدان مواقفها القانونية فيما يتعلق بمسألة بحر الصين الجنوبي. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى متابعة تلك المسألة عن كثب. واستنادا إلى الرأي الذي أعربت عنه اليابان في مذكرتها الشفوية المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير، نود مرة أخرى أن نذكر أنه بالنظر إلى الطابع العالمي للاتفاقية وشموليتها، يجب أن تستند جميع المطالبات البحرية إلى الأحكام ذات الصلة منها.

ونود أن نشير كذلك مع التشديد، إلى مؤتمر قمة شرق آسيا السادس عشر الذي عقد هذا العام، والذي اتفق خلاله قادتنا، فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، على أهمية السعي إلى إيجاد حل سلمي للمنازعات دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفقا للقانون الدولي، وكذلك على أهمية عدم العسكرة وضبط النفس خلال الاضطلاع بجميع الأنشطة، على نحو ما ذكر في بيان الرئيس في مؤتمر القمة.

ويود وفد بلدي كذلك أن يتناول مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، الذي يشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي،

وخاصة الدول الجزرية الصغيرة. ومع مراعاة الطابع الملح لتلك المسألة، ترحب اليابان بالمناقشات التي أجرتها مؤخرا لجنة القانون الدولي، وهي ملتزمة بالعمل عن كثب مع البلدان ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي أصدر قادته الإعلان المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ في آب/أغسطس.

وتود اليابان أن تكرر الرأي الذي أعربت عنه بلدان كثيرة ومفاده أنه ينبغي احترام سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها "دستورا للمحيطات"، عند معالجة مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. وفي هذا السياق، نقدر أن إعلان منتدى جزر المحيط الهادئ المذكور أعلاه يتماشى أيضا مع ذلك الفهم. ونود أن نشدد على أن اليابان وبلدان منتدى جزر المحيط الهادئ تتفق على أهمية إنشاء مناطق بحرية وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على النحو المبين في إعلان القادة المعتمد في الاجتماع التاسع لقادة جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في تموز/يوليه.

وأخيرا وليس آخرا، فإن اليابان دولة تستمد رزقها من المحيط، كما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى. ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أهمية ضمان حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية من أجل استخدامها المستدام. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري مواصلة إيلاء الاحترام الواجب للدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية المختصة بإدارة مصائد الأسماك، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق السيادية للدول الساحلية في مناطقها الاقتصادية الخالصة. وينبغي لكل دولة أيضا أن تفي بواجباتها ومسؤولياتها بموجب القوانين الدولية ذات الصلة بالممارسة الفعالة لولايتها القضائية وسيطرتها على السفن التي ترفع علمها. ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة ممارسات في جميع أنحاء العالم تتعارض بوضوح مع هذا النظام البحري القائم على القواعد. ويجب على جميع الدول المعنية أن تعمل معا بشكل وثيق من أجل معالجة تلك الحالات. وفي إطار تلك الجهود، تواصل اليابان تشجيع التصديق على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي أبرمته منظمة الأغذية والزراعة.

وستواصل اليابان التعاون مع الدول الأعضاء الزميلة التي تشاطرها إيمانها بأهمية سيادة القانون بوصفها قيمة عالمية، وستبذل جهودا دؤوبة لضمان حرية وانفتاح منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا رغبة اليابان في أن تعتمد الجمعية العامة على النحو الواجب مشروعي القرارين A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، وA/76/L.18، بشأن مصائد الأسماك المستدامة – اللذين جاءا نتيجة للعمل التعاوني للدول الأعضاء.

السيدة فيالوبوس برينيس (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تود كوستاريكا أن تشكر الأمين العام على تقريره عن موضوع مناقشة اليوم (A/76/311 و A/76/311/Add.1). ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لوفدي سنغافورة والنرويج على تنسيقهما المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/76/L.18، بشأن مصائد الأسماك المستدامة، على التوالي.

لقد أثرت الظروف التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) مرة أخرى على مشاوراتنا هذا العام، التي أجريت في شكل مختلط ودون معالجة العناصر الموضوعية، التي تعد أساسية لكل من موضوع المحيطات وموضوع الصيد المستدام. ويتطلب كل من مشروعي القرارين نصا يتضمن إشارة أقوى إلى الحالة الراهنة لكوكب الأرض فيما يتعلق بحفظ المحيطات والاستخدام المستدام للموارد البحرية، ويتطلبان أيضا نصوصا مبسطة.

وتود كوستاريكا أن تشير بصفة خاصة إلى مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي شاركنا في تقديمه لأنه يؤكد من جديد أهمية وجود إطار قانوني عالمي مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بغية تنظيم الأنشطة في المحيطات. بيد أننا اقتصرنا في هذا العام مرة أخرى على مجرد تحديثات تقنية، وهو أمر مؤسف في وقت يدعونا فيه تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى اتخاذ إجراء. وتوجه الهيئة الحكومية الدولية انتباهنا إلى مدى تأثير تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري على النظام المناخي للأرض، بما في ذلك المحيطات، وكيف سيستمر احترار المحيطات في التأثير على النظم الإيكولوجية

للمحيطات والأشخاص الذين يعتمدون عليها حتى نهاية القرن على الأقل. ولا يمكننا تجاهل ما يثبته العلم بوضوح.

ولأننا يجب تحديدا أن نتخذ إجراءات من أجل المحيطات، نجحت كوستاريكا، إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا، من خلال ائتلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس، في هذا العام في ضمان التزام ٥٠ بلدا بحماية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من أراضي العالم و ٣٠ في المائة من محيطات العالم بحلول عام ٢٠٣٠ سعيا إلى التوصل لاتفاق عالمي لوقف انقراض الأنواع وحماية النظم الإيكولوجية، وهو أمر حيوي لصحة الإنسان والأمن الاقتصادي.

ولكن كيف يمكن النهوض بهذه الحماية التي تمس الحاجة إليها دون اتخاذ قرارات أساسية ودون التكيف مع العصر وظروف العمل من أجل القيام بذلك؟ إذا أردنا حماية المحيطات ومنع حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها، يجب علينا في الجمعية العامة أن نبعث برسائل قوية وأن نتولى القيادة وأن ننضم إلى أولئك الذين يتخذون إجراءات. ويجب ألا نتوقف لمجرد أن أساليب عملنا لم تعد كما كانت في السابق. وفي هذا الصدد، قدمت كوستاريكا، إلى جانب شيلي والجمهورية الدومينيكية، اقتراحا باستكمال نص الفقرة ٦٦ من منطوق مشروع القرار A/76/L.20، التي تشير إلى عمل السلطة الدولية لقاع البحار بشأن صياغة مشروع نظام لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة.

ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تفصح عن الصعوبات التي تواجهها السلطة خلال الاضطلاع بعملها بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩، لأننا نشعر بالقلق إزاء الانعكاسات المحتملة على النتيجة المنشودة. ومع ذلك، لم نعرب عن ذلك القلق من أجل الحفاظ على توافق الآراء. وينص اقتراحنا على أنه ينبغي لنا أن نكفل المتابعة والتحديث المناسبين لموضوع بمثل أهمية تنظيم استغلال المعادن.

وشدد رئيس كوستاريكا، في بيانه أمام الجمعية العامة (انظر A/76/PV.4)، على ضرورة أن تفي السلطة الدولية لقاع البحار بولايتها المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بغية ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية. ويرى بلدنا أن ذلك لن يتحقق إلا بوضع واعتماد معايير وأنظمة وإجراءات تتضمن ضمانات بيئية كافية. ومن الضروري أن تتاح معلومات علمية كافية خلال العمل الذي تضطلع به السلطة للسماح بوضع تلك الضمانات البيئية قبل الإذن بأي نوع من أنواع استغلال المعادن في قاع البحار والشروع فيه.

بيد أن مطالبة السلطة بالاضطلاع بولايتها بموجب أحكام استثنائية تفرض مهلة سنتين في حين لا تزال هناك قيود على عقد اجتماعات بالحضور الشخصي في مقرها أمر ينبغي أن يثير القلق بين أعضاء الجمعية العامة، لأنه يمكن أن يخاطر بصياغة الأنظمة الحيوية التي تمس الحاجة إليها في وقت يتعين فيه إيلاء الاهتمام الكامل لصحة المحيطات. ويجب أن تتيح الأعمال التنظيمية التي تضطلع بها السلطة للوفود ما يكفي من الوقت والفرصة لدراسة مشاريع هذه الأنظمة ومناقشتها بصورة وافية، وينبغي إجراء هذه المناقشات بصراحة وشفافية.

وتعرب كوستاريكا من الآن فصاعدا عن التزامها بالعمل بصورة بناءة وبالاشتراك مع الدول الأعضاء من أجل استعراض وتحسين مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار في السنوات المقبلة وكفالة تجسيد ما يحدث على كوكبنا في موضوع المحيطات، الذي يستحق أقصى قدر من الاهتمام وبذل أقصى الجهود من جانب الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٧٨ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) في هذه الجلسة. وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥